وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الاغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية بنوك

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة بعنوان

دور وأهمية التنمية المستدامة في تحقيق نمو اقتصاديات الدول

حالة الجزائر (2015-2019)

من إعداد الطالبة :

- ربيعة تواتي

تحت إشراف :

- العيد رزق الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بورنان مصطفى	أستاذ دكتور	رئيسا
العيد رزق الله	أستاذ محاضر	مشرفا
عبد الحفيظي ابراهيم	استاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

م ع إ /ع م م/ م ب/ **2022/06**

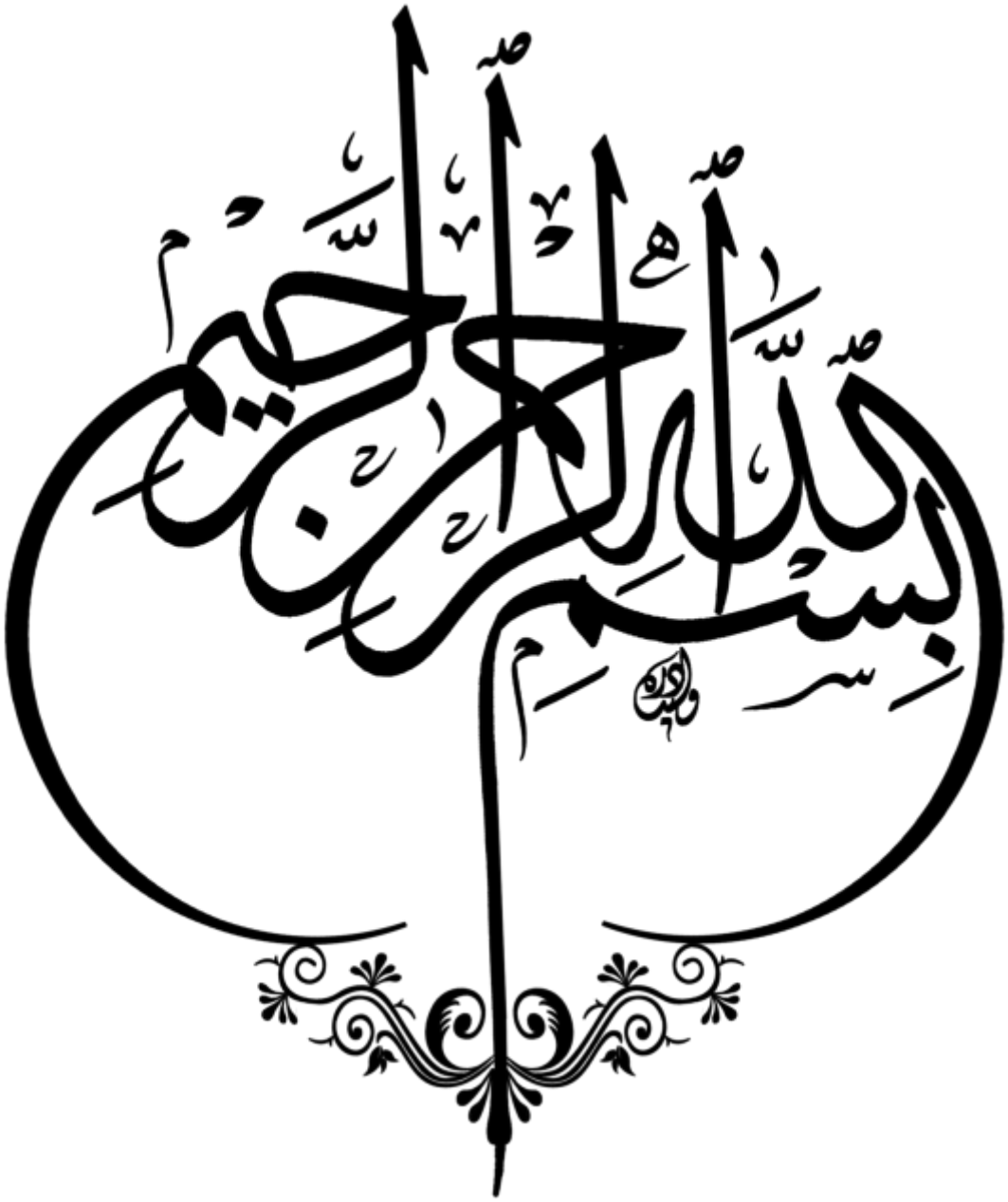
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

امتثالا لقوله تبارك و تعالى : "لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم الآية 07

امتثالا لقول صلوات ربي وسلامه عليه: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "رواه الترميذي

بادئ ذي بدء نحمد الله عز وجل الذي علمنا ما لم نكن نعلم وكان فضله علينا عظيما فسبحانك لا

نحصي الثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ونصلي على صفوة أنبيائه سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وأوليائه

بعد شكره عز وجل لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان بالجميل

إلى الأستاذ "العيد رزق الله" على قبوله الاشراف على هذا العمل كما اشكر أيضا الأستاذ "بورنان مصطفى"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي صوبت العمل وزادته إتقانا فجزاهم الله عني خير الجزاء

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة

الاهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات و المشقة والتعب . ها انا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي و ارفع قبعتي بكل فخر ، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا ،لانك وفقتني على إتمام هذا العمل و تحقيق حلمي . . .

الى قدوتي الأولى، و نبراسي الذي ينير دربي، الى من اعطاني و لا زال يعطيني بلا حدود ، الى من رفعت اسي عاليا افتخارا به

(ابي العزيز ادامه الله ذخرا لي)

الى التي راني قلبها قبل عيناها ، و حضنتني احشاؤها قبل يديها ، الى شجرتي التي لا تذبل، الى الظل الذي اوي اليه في كل حين

(امي الحبيبة حفظها الله)

الى الشموع التي تنير لي الطريق، الى من شجعوني وواصلوا العطاء دون مقابل

(اخوتي و اخواتي)

الى صديقة الطفولة، صديقة المواقف لا سنين شريكة الدرب الطويل و الطموح البعيد . . . الى من ازالت من طريقي اشواك الفشل . . . من كانت دوما موضع الاتكاء في عثرات الحياة (هنو)

الى رفيق رحلة النجاح و من كان مصاحبا لي اثناء انجازي هذا العمل اخي (ربيع)

الى من لم تربطني بهم علاقة النسب . . بل عطر الصداقة وورد المحبة (عائشة، نور الهدى)

و أخيرا و ليس اخرا اهدي هذا العمل المتواضع

الى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه او لنقده او لزيادة علمه او لاشباع فضوله.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
البسملة	I.
الشكر	II.
الاهداء	III.
ملخص	IV.
فهرس المحتويات	V.
فهرس الاشكال	VI.
مقدمة	ا-د
الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة و النمو الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الاول مفاهيم عامة حول التمية المستدامة	03
المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة	04
المطلب الثاني : ابعاد التنمية المستدامة و مبادئها	09
المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة و مقوماتها	17
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	18
المطلب الاول : ماهية النمو الاقتصادي	19
المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي و مصادره	22
المطلب الثالث : سياسات النمو الاقتصادي و محدداته	28
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني : التنمية المستدامة و النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	36
المبحث الاول : التنمية المستدامة في الجزائر	36
المطلب الاول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر	37
المطلب الثاني : تحديات التنمية المستدامة وافاقها	42
المطلب الثالث : واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي	44
المبحث الثاني : النمو الاقتصادي في الجزائر	51
المطلب الاول : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	64
المطلب الثاني : واقع النمو الاقتصادي و السياسات التنموية في الجزائر	64
خلاصة الفصل	72
الخاتمة	74
قائمة المصادر و المراجع	77

الملخص

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على موضوع التنمية المستدامة و دورها بالنمو الاقتصادي في الجزائر باعتبار ان الموضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة و الحيوية في الجوانب الاقتصادية والسياسية في الوقت الحالي على المستوى الوطني و الدولي لنصل الى اهم مخرجات هذه الدراسة، الا ان الجزائر و كغيرها من دول العالم حاولت التعامل و التفاعل بجد حول تطبيق ابعاد التنمية المستدامة و نرى ذلك من خلال مجموعة الاتفاقيات التي ابرمت في مجال تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر، كما ان كل ما سبق ذكره متعلق بالنمو الاقتصادي للبلاد بحيث ان جهود الجزائر مازالت متواصلة للانضمام الى صفوف الدول التي واكبت مفاهيم التنمية المستدامة .

وبهذا نصل الى نتيجة مفادها ان البرامج التنموية المتعددة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم الى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي

ABSTRACT : This study aims to identify the issue of sustainable development and its role in economic growth in Algeria, given that the issue of sustainable development is one of the important and vital topics in the economic and political aspects at the present time at the national and international levels, so that we can reach the most important outputs of this study. The countries of the world have tried to deal and interact diligently about the application of the dimensions of sustainable development, and we see this through a group of agreements concluded in the field of implementing sustainable development in Algeria, and all of the aforementioned is related to the economic growth of the country, so that Algeria's efforts are still continuing to join the ranks of countries that Concepts of sustainable development .

Thus, he reached the conclusion that the various development programs in Algeria had allowed the achievement of economic growth that contributed greatly to improving the social situation of the country, despite the shortcomings recorded.

Keywords: sustainable development, economic growth

مقدمة

تمهيد

منذ دخول القرن الواحد و العشرون و زيادة احتياجات و المتطلبات الأساسية للمجتمعات خاصة في ظل التوجهات الحديثة التي تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لسياسة التوجه نحو الديمقراطية، اصبح من الضرورة تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة لهذه المجتمعات، و ذلك لن يتحقق الا بضرورة التوجه نحو وضع سياسات و خطط و استراتيجيات بعيدة النظر تعمل وفق نظام الاستخدام الأمثل للموارد المادية و البشرية و التسيير العقلاني لها لتحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي الدائم لها.

لقد عرف محيط المؤسسة الاقتصادية منذ ازيد من عقد من الزمن تحولات جد قوية و عميقة وسريعة، مما زاد من حدة التنافس و ما انجز عنها من تهديدات و مخاطر وضعت مستقبل المؤسسة في حالة من عدم اليقين و اصبح صراع البقاء اكثر صعوبة، حيث ما يجب ان يدركه مسيرو المؤسسات الاقتصادية من اليوم هو ان بقاء هذه الأخيرة يرتبط اكثر فاكثر بمدى قابليتها و سرعتها في التفاعل مع المحيط غير المستقر تماما ويعد الأكثر تهديدا .

و على هذا الأساس أصبحت الدول العربية كغيرها من الدول النامية تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لتلبية المتطلبات و الحاجيات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها من خلال توجيه مداخيل مواردها الاقتصادية نحو تحقيق الرفاه في سبيل تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية و الاستقرار الدائم، و الجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي باعتماد استراتيجيات تنموية تعتمد على المحافظة على موارد الأجيال القادمة و صديقة للبيئة، كما بادرت بالسير نحو ركب قافلة الدول المتقدمة التي انتهجت سياسة التنمية المستدامة.

من اجل معرفة دور التنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر تتبلور الإشكالية التي سنتناول الإجابة عليها من خلال الدراسة و التي يمكن صياغتها كما يلي :

اشكالية الدراسة :

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر و ما هي الافاق التي تحوذ نحوها من اجل الرفع بالاتصاد الوطني؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت في :

1. ما هي التنمية المستدامة؟
2. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
3. ما هي العلاقة بينهما؟

فرضيات الدراسة :

-هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية و لتحقيقها يجب دمج البعد البيئي في عملية صنع القرار

-التنمية المستدامة مفهوم غائب في المنظومات الجزائرية

-تسعى الجزائر ضمن سياساتها تفعيل ما يسمى التنمية المستدامة

- يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره

- مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات

-النمو هو التنمية

اهداف الدراسة :

من بين الأهداف التي سعت لها هذه الدراسة هي محاولة ابراز ما يلي

- محاولة التعرف على التنمية المستدامة و مجالاتها
- توضيح مؤشرات و مبادئ التنمية المستدامة
- التعرف على النظريات و السياسات المتبعة في النمو الاقتصادي
- التعرف على واقع الجزائر في التنمية المستدامة و النمو و برامج التنمية التي سعت من خلالها الى محاولة السير على خطى الدول المتقدمة

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي أعطيت للتنمية المستدامة خلال الآونة الأخيرة من طرف السلطات الاقتصادية فلم تعد التنمية المستدامة في الحقيقة ترفا فكريا، بل هي مطلب أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي للدول .

دوافع الدراسة

ان الغاية من اختيار الموضوع دوافع ذاتية و موضوعية

دوافع موضوعية :

- محاولة اثراء الساحة البحثية عموما و المكتبة الجامعية خصوصا
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع
- الرغبة الذاتية و الميول الشخصي في معالجة موضوع التنمية المستدامة

دوافع ذاتية :

- حب التطلع و محاولة معرفة النجاحات و التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على الدول المتقدمة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة

منهجية الدراسة

لاعداد هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث قسمنا العمل الى فصلين يتفرع كل فصل منها الى مبحثين يشتملان على مطالب متعددة و فروع تلم بجميع نواحي الموضوع مع ادراج مقدمة عامة للبحث و خاتمة عامة شاملة تسمح لنا باستخراج مجموعة من التوصيات و بعض الاقتراحات على شكل نتائج للبحث.

- تعرفنا في الفصل الأول على مفاهيم عامة للتنمية المستدامة و النمو الاقتصادي حيث تطرقنا الى تطور التنمية المستدامة و مبادئها و مقوماتها كذلك تعرفنا على ماهية النمو الاقتصادي و نظرياته، مصادره، سياساته .
- اما الفصل الثاني فتناولنا واقع النمو و التنمية في الجزائر تطرقنا الى التحديات التي واجهة الجزائر في التنمية المستدامة و مجموعة برامج الإنعاش كما تعرفنا أيضا على النمو الاقتصادي و السياسات التنموية في العقدين الأول و الثاني.

صعوبات الدراسة

- نقص المراجع المتعلقة بالموضوع
- تداخل الموضوع مع موضوعات أخرى صعب لنا من مهمة تحديد المعطيات الخاصة بالموضوع

الدراسات السابقة

- **سالمي رشيد، عزي هاجر، بعنوان "واقع و افاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول يومي 23-24 افريل 2018** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة ومعرفة الأفاق التي تحوذ نحوها من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت لتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد .
- **بختاش راضية، بعنوان "مصادر النمو الاقتصادي و دور السياسة النقدية في تفعيله حالة الجزائر 2010-1970" رسالة دكتوراه** الهدف من هذه الدراسة إبراز دور السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية في استهداف معدلات النمو الحقيقية و تبسيط نظريات النمو وخصوصا نظريات النمو الداخلي التي توصف على أنها صعبة الفهم. ومنه تقديم وثيقة نظرية يعتمد عليها الباحثون لفهم أحسن لنظرية النمو .
- **سمير جعفر، بعنوان "التنمية المستدامة و استراتيجيات تطبيقها في الجزائر " دراسة حالة الجزائر 2019 مذكرة ماستر** تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة التنمية المستدامة و استراتيجياتها و توضيح ابعادها الأساسية كما تهدف الى التعرف على استراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة و البرامج التنموية التي سعت من خلالها الى محاولة السير على خطى الدول المتقدمة في هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

تمهيد

كثيرا ما يقترن مصطلح النمو الاقتصادي بمصطلح التنمية، فالبعض لا يفرق بينهما يعتبرهما مرادفان لبعضهما البعض باعتبار المصطلحين مشتقين من فعل واحد في اللغة العربية. ولكنها مختلفين تماما في اللغة الفرنسية فالنمو نقصد به (la croissance) اما التنمية فنقصد بها (le développement) و لكن اختلافها كمصطلحين لا يعطينا الفرق بينهما من الناحية الاقتصادية و لمعرفة الفرق الجوهري بينهما و علاقتهما الاقتصادية وجب دراستهما بعناية، و هذا ما سنقوم به في هذا الفصل حيث قمنا بتقسيمه الى مبحثين رئيسيين، نتطرق في المبحث الأول الى التنمية المستدامة أهدافها، مجالاتها و مؤشرات قياسها، اما المبحث الثاني سنتكلم عن النمو الاقتصادي انواعه، اهم نظرياته و السياسات المتبعة فيه.

المبحث الأول مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

بدا استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الادب التنموي المعاصر و تعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية و الرشد، و تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة و مع إجراءات المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية من جهة أخرى، و قد اصبح العالم اليوم على قناعة بان التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر و المستقبل و يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب و هي :

- ماهية التنمية المستدامة
- ابعاد التنمية المستدامة و مبادئها
- مؤشرات التنمية المستدامة و مقوماتها

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

رغم ان مفهوم التنمية المستدامة ليس حديث العهد، فان ما اصطلح على تسميته ''التنمية المستدامة اول ما برز من خلال تقير برانتلاند1987، و الذي يعد بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة الذي اصبح الان واسع التداول لا سيما على الصعيد الدولي و للتعمق في ذلك اكثر يتعين علينا معالجة التطور التاريخي و تعريف التنمية المستدامة في الفرعين الأول و الثاني و الأهداف في الفرع الثالث

الفرع الأول: تطور التنمية المستدامة

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي و الإقليمي انه طرا تطور مستمر وواضح على التنمية و هذا التطور كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات و انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، و بشكل عام تم التمييز بين اربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و هذه المراحل هي:

1. ***التنمية بوصفها رديف للنمو الاقتصادي*** :تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبامنذ نهاية الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و سريعة، و قد تبنت بعض الدول استراتيجيات اخري بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب،و الذي يمكن ان يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة، و من هذه الاستراتيجيات استراتيجية المعونات الخارجية و التجارة من خلال زيادة الصادرات .

   و يعد نموذج والت روسو المعروف باسم ''مراحل النمو الاقتصادي'' احد النماذج التي حاول من خلالها تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل و هذه المراحل هي (مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج و أخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير)
2. ***التنمية و فكرة النمو و التوزيع :***غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات و حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، و بدا مفهوم التنمية فيها يشمل ابعاد اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط . ففي منتصف السبعينات من القرن العشرين تم تعريف التنمية الاقتصادية على انها :"مجموعة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر و تحقيق العدالة و توفير فرص العمل في سياق اقتصاد تام". و أصبح تعبير إعادة التوزيع من النمو شعارا عاما و

مألوفا، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية و المشاركة الشعبية في اعداد خطط التنمية و تنفيذها و متابعته.

و تتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيبرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة في التوزيع فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة في التوزيع و من هذه المشكلات او جميعها فانه لا يمكن القول يوجد تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي و الفردي فيه، و كذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة ابعاد رئيسية و هي اشباع الحاجات الرئيسية، احترام الذات و حرية الاختيار[1].

3. ***التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة/ المتكاملة:*** امتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، و التي تهتم بجميع جوانب المجتمع و حياة الافراد فيه، و تهدف الى تحسين ظروف السكان العاديين و ذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى انها تسعى الى تحقيق النمو و توزيعه على المناطق و السكان.
ان اهم ما ميز هذا النمط من التنمية هو معالجتها لكل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى و من ثم التوصل الى حلول تنموية منفصلة و منفردة، و هو ما جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف في كثير من المجتمعات، هذا ما دفع الى تعزيز مفهوم التنمية بظهور التنمية المتكاملة التي اولت الاهتمام لمختلف جوانب التنمية ضمن اطار قطاعي و مكاني متكامل دون الاخذ في الحسبان الجانب البيئي.
4. ***التنمية المستدامة*** : شهدت سنوات السبعينات من القرن العشرين صياغة لجملة من الانتقادات الموجهة للنمو الاقتصادي و التي شملت مشاكل الطاقة و التكنولوجيا و النمو الديمغرافي ، ففي عام 1971 ميز باري كومنر" **commoner Barry**" و في اطار العلاقة التي تربط الانسان بالطبيعة و القائمة على التكنولوجيا المملوكة من قبل المجتمع بين نظام يغذي بالطاقة الشمسية الدائمة التدفق و اخر يغذى بالطاقة المستخرجة من الوقود الاحفوري الناضبة و التي لا تسمح بالتنمية المستدامة.
و في 1972 وضع نادي روما تقريرا تحت عنوان "حدود النمو" و الذي تطرق الى الحدود الايكولوجية للنمو، كما أشار الى العلاقة التفاعلية بين السكان، الإنتاج الصناعي، الموارد الطبيعية، تراكم النفايات او التلوث.
و قد خلص التقرير الى انه اذا استمر الإنتاج و الاستهلاك بنفس النمط السائد و بدون تغيير، فسوف يؤدي ذلك و خلال مدة لا تتجاوز المائة عام الى استنزاف

[1] جعفر سمير، التنمية واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 09/08.

الموارد الطبيعية، كما سينعكس تأثير النمو الاقتصادي على البيئة من خلال التلوث و هو ما يؤدي الى مارها.

و انطلاقا من سنوات الثمانينات بدا العالم بأكمله يشتكي من المشاكل البيئية التي باتت تهدد حياة البشر و وجودهم على سطح الأرض و هذا نتيجة لإهمال الجوانب البيئية طوال العقود الماضية للتنمية، و هو ما استدعى الحاجة الى ظهور نمط جديد للتنمية و التي من شانها المساعدة في تجاوز المشاكل البيئية، و فعلا تجسد ذلك بظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر و لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تحت عنوان مستقبلنا مشترك **" Our Common future"** و نشر لأول مرة عام 1987[2].

مخطط تطور التنمية المستدامة

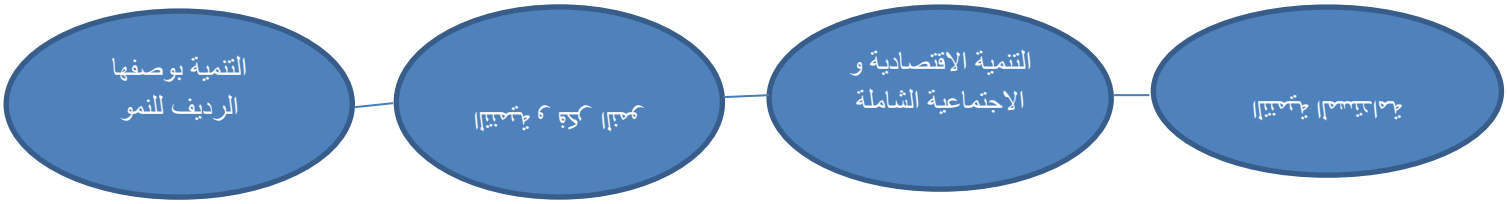

من اعدا الطالب بناءا على ما سبق

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة

أولا : تعريف التنمية المستدامة : لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد أصبحت واسعة التداول و متعددة الاستخدامات و متنوعة المعاني فمن خلال ما يلي نعرض مجموعة من التعاريف لتوضيح ذلك[3]؛

حسب **قاموس ريتشر"** تعني انها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون تدميرها او استنزافها"؛

[2] خديجة الحاج مسعود، دور اقتصاديات السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 06/05.

[3] مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، سوريا، 2009، ص 38.

عرفها **"Barbier Edward"** التنمية المستدامة على انها " ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة"[4]؛

كما عرفتها **اللجنة العلمية العالمية للبيئة و التنمية 1987** على انها " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرتها في اشباع حاجات الأجيال القادمة"[5]؛

كما ذكر **محمد ربيع** على ان "مفهوم التنمية المستدامة يعتمد على مجموعة من المتطلبات. يجب ان تسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية و المقبلة فيما يتعلق بالقيود الديمغرافية مثل : الحصول على المياه، و التعليم، الصحة، العمالة و مكافحة الجوع".

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التنمية المستدامة تسعى لاستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية و محاولة ابقائها لمدة زمنية بعيدة، و ضمان متطلبات الأجيال المقبلة، و يجب ان تستخدم الموارد بطريقة مناسبة لا تؤدي الى عجز بيئي و ذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة و البيئة.

ثانيا :خصائص التنمية المستدامة :

و في ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي :

- ✓ هي تنمية شاملة او متكاملة؛
- ✓ هي تنمية مستمرة؛
- ✓ هي تنمية عادلة؛
- ✓ هي تنمية متوازنة؛
- ✓ هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة؛
- ✓ هي التنمية الرشيدة دون اسراف او سوء استخدام او استغلال؛
- ✓ هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها؛
- ✓ هي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية او مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي ؛
- ✓ الربط العضوي التام بين الاقتصاد و البيئة و المجتمع فلكل منظوره الخاص.

وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي :

[4] بايزيد كمال، أثر النقل البري على التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 45.

[5] خالد حامد، التنمية المستدامة، ط 01، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 101.

- ✓ تتوجه أساسا الى تلبية متطلبات و احتياجات اكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- ✓ لا يمكن فصل عناصرها و قياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الابعاد الكمية و النوعية التي تتضمنها؛
- ✓ تقوم على فكرة العدالة بين الافراد و بين الأجيال و بين الشعوب الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني و منظماته و جميع فئات المجتمع خاصة النساء و الأطفال في الأنشطة التنموية بما يساهم في رفع مستوى معيشة افراد المجتمع.

الفرع الثالث: اهداف التنمية المستدامة :

ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة في النقاط التالية[6]:

- ✓ **تحقيق نوعية حياة افضل للسكان :** التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع نظام البيئة و محتواها على أساس حياة الانسان و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و تعمل على ان تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام.
- ✓ **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :** و كذلك تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد و تنفيذ و متابعة و تقديم برنامج و مشاريع التنمية المستدامة.
- ✓ **احترام البيئة الطبيعية :** و ذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع نظام الطبيعة و محتواها على أساس حياة الانسان، و بالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية و تعمل على تطوير هذه لتصبح علاقة تكامل و انسجام.
- ✓ **تسعى لتحقيق استغلال امثل و استخدام عقلاني للموارد :**فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له و مدروس لكي لا تستنزف و تدمر هذه الموارد و تفقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
- ✓ **ربط التكنولوجيا الحديثة و المعاصرة بأهداف المجتمع :**و ذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق و يخدم ..... المجتمع ، و ذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد و المجتمع و في تحقيق الأهداف المنشودة دون ان تكون له اثار سلبية على المجتمع.
- ✓ **احداث تغيير مستمر في حاجات و أولويات المجتمع :**و ذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية و يؤدي الى التحكم في المشكلات البيئية الخاصة و بدوره يؤدي الى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

[6] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمن خضير، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأهداف، مجلة ديالي، العدد 67، 2015، ص 342.

المطلب الثاني : ابعاد التنمية المستدامة و مبادئها

هناك اجماع على ان التنمية المستدامة السياسة المأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا و مستقبلا، و قد مست ثلاثة ابعاد، و تناولنا في الفرع الثاني مجالات التنمية، ومن اجل معرفة كيفية التطبيق الحسن لهذه السياسة يجب وضع مبادئ تساعد على سلاسة تطبيقها.

الفرع الأول : ابعاد التنمية المستدامة :

تتمثل ابعاد التنمية المستدامة في ثلاثة ابعاد أساسية و هي[7] :

1. **البعد الاقتصادي :**تعنى الاستدامة بتحقيق الاستمرارية و ذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الاحلال و التجديد و الصيانة للموارد، و كذلك بإنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر و يحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية : النمو الاقتصادي المستديم و كفء راس المال و العدالة الاقتصادية و توفير و اشباع الحاجات الأساسية أي تحسين مستوى الرفاهية للفرد.
2. **البعد الاجتماعي :**يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على ان الانسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية الى جميع المحتاجين لها بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية و استدامة المؤسسات و التنوع الثقافي.
3. **البعد البيئي :**و يرتكز على حماية و سلام البيئة و حسن التعامل مع الموارد الطبيعية، و توظيفها لصالح الانسان، دون احداث الخلل بالمكونات البيئية المتضمنة للأرض و الماء و الهواء و ما يمكن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية و الحيوانية و النباتية و ادامتها و تقدمها، و تحول دون استنزافها او تلوثها او ضياعها (نفادي،2017،صفحة 652).

-الترابط بين الابعاد الأساسية للتنمية المستدامة : يتمثل ترابط ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها فيما يلي :

اقتصاديا : النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من انتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر و ان يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام و الدين العام، و ان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

[7] بوشيخي وهيبة، بوعجاج عائشة، واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، ص ..

بيئيا : النظام المستدام بيئيا يجب ان يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، و تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة و غير المتجددة، و يتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي و الاتزان الجوي و إنتاجية التربة و الأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

اجتماعيا : يكون النظام مستدام اجتماعيا في تحقيق العدالة و التوزيع، و إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم الى محتاجيها و المساواة في النوع الاجتماعي و المحاسبة السياسية و المشاركة الشعبية.

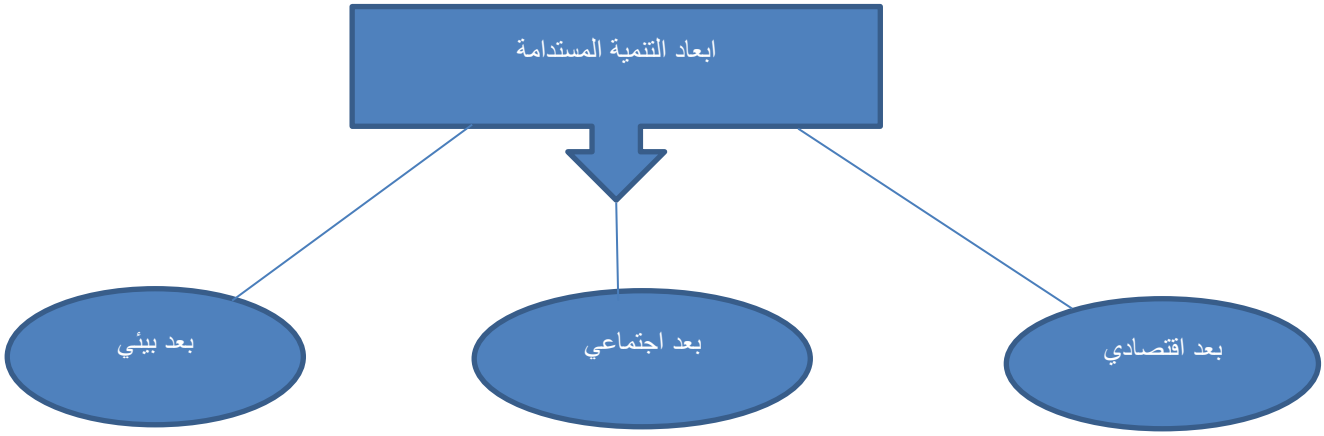

المصدر : www .asjp.cerist.dz

الفرع الثاني : مجالات التنمية المستدامةتتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات رئيسية نوجزها فيما يلي

1. ***المجال الاقتصادي :***و يقصد به اجراء خفض في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية في الدول المتقدمة، و الاستخدام الأمثل للموارد في الدول المتخلفة من اجل تحسين المستوى المعيشي لسكانها، وتوصف الاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بما يحافظ على المنظومات البيئية و العدالة الاجتماعية في ذات الوقت.
2. ***المجال الاجتماعي :***و يقصد به التوازن بين السكان و الموارد بما يتضمن توزيعا عادلا للموارد زمنيا بين الأجيال و بين فئات المجتمع الحالي على صعيد محلي و إقليمي و دولي، وتقوم الاستدامة الاجتماعية على بعدين أساسيين هما التنمية البشري و المشاركة و العدل و الانصاف.
3. ***المجال البيئي :***و يقصد به الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و حمايتها من الاستنزاف و التلوث. فالاستدامة البيئية يعني بها ان تظل البيئة قادرة على استيعاب اشباع حاجات الأجيال الحالية و القادمة دون جور على الطبيعة سواء من خلال اجهادها بالسحب غير الرشيد من مخزوناتها الناضبة او من خلال تشويهها بتلويث

عناصرها و خلق خلل في منظوماتها المختلفة. وقد تطلب الوصول الى الاستدامة البيئية ضرورة ان يجرى ترسيخ للقيم و الاخلاق البيئية صحيا و تعليميا و انتاجا و استهلاكا و استثمارا. و الحقيقة ان مفهوم التنمية المستدامة كان يركز سابقا على البعد البيئي فقط. اما الان فقد اصبح مفهوم التنمية المستدامة يجمع الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية معا. فالقرار الاقتصادي له أسباب و نتائج تمتد الى البيئة الطبيعية و البيئة الاجتماعية (Brundtland Report،1987).

الفرع الثالث : مبادئ التنمية المستدامة

حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى، و محتوى هاته المبادئ تمثل فيما يلي[8] :

1. ***استخدام أسلوب النظم في اعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة :***يعد أسلوب النظم اول المنظومات system appoch شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط للتنمية المستدامة، و ذلك من منطق ان البيئة الإنسانية لاي مجتمع ما هي الا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، و ان أي تغيير يطرا على محتوى و عناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس و يؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر و محتويات النظم الفرعية الأخرى، و من ثم في النظام الكلي للأرض. لذلك تعمل التنمية المستدامة، من خلال هذا الأسلوب، على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و احجامها المختلفة، و بشكل يؤدي في النهاية الى ضمان توازن بيئة الأرض عامة. يمكن القول ان استخدام أسلوب النظم في اعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات.
2. ***المشاركة الشعبية :*** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات ة تنفيذها. فالتنمية المستدامة تبدا في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سوآءا كانت مدنا ام قرى، هذا يعني انها تنمية من اسفل developmentfrombelow يتطلب تحقيقها و توفير شكل مناسب من اشكال اللامركزية، التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الاهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في خطوات اعداد و تنفيذ و متابعة خططها. و لا ننسى الدور المتعاظم للحكومات المحلية و المجالس البلدية و القروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات و أولويات المجتمع المحلي و تعمل على تشكيله وفق نمط معين.

[8] الهام شيلي، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، ص 68/67.

و في هذا الصدد، فقد اصدر أيضا البنك العالمي للإنشاء و التعمير مع نهاية القرن العشرين عشر مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة و هي :

المبدأ 01: تحديد الأولويات بعناية، اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات و تحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

المبدأ 02: الاستفادة من كل دولار، أي التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.

المبدأ03: غتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، بحث بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفضلات، و البعض الاخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الفقر و العمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية، و هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

المبدأ 04: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا، ان الحوافز القائمة على السوق و الرامية الى خفض الاضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق.

المبدأ 05: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية، حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات اكثر تنظيما و قدرة.

المبدأ 06: العمل مع القطاع الخاص، يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية.

المبدأ07: الاشراك الكامل للمواطنين أي المشاركة الشعبية.

المبدأ 08: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا، يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل : الحكومة--القطاع الخاص--منظمات المجتمع المدني، و تنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية.

المبدأ 09: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية، من خلال تبني المديرين ادنى التكاليف.

المبدأ 10: ادماج البيئة من البداية، في سياسات الدول و استراتيجيات المؤسسات و كذلك الاستثمارات الجديدة المزعم انشائها مستقبلا.

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية المستدامة و مقوماتها

بما ان التنمية المستدامة مؤشر عام لا شك ان لها مجموعة من المؤشرات التي تسهل عملية قياسها و منه فسنتعرف على هاته المؤشرات في الفرع الأول مع التطرق للمقومات و العراقيل للتنمية المستدامة في الفرعين الثاني و الثالث

الفرع الاول : مؤشرات التنمية المستدامة :

ويمكن تقسيمها الى أربعة مؤشرات رئيسية:

أولا: المؤشرات الاقتصادية :

1. **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة :** و يمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية :
   - ✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : و يحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، و يمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة،
   - ✓ حصة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي : يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي الى الإنتاج، و يعبر عنه بنسبة مئوية
   - ✓ صادرات السلع و الخدمات/واردات السلع و الخدمات : و يبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

2. **تغيير أنماط الاستهلاك ::** و يمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما[9].

   - ✓ **الموارد و الاليات المالية :**و يتم قياسها من خلال المؤشرات التالية :
     - ➢ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ;
     - ➢ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ;
     - ➢ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية :

أ **مكافحة الفقر :**يمكن رصد التقدم المحرز من خلال :

[9] سالمي رشيد عزي هاجر، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة بجامعة البليدة 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 24/23 أفريل 2018، ص 09/08/07.

- ✓ **معدل البطالة :** و هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل الى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع افراد القوة العاملة غير الموظفين او عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- ✓ **مؤشر الفقر البشري :**بالنسبة للبلدان النامية فان هذا المؤشر مركب من ثلاثة ابعاد و هي حياة طويلة صحية (و تقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)، المعرفة(الامية)، توفر الوسائل الاقتصادية(يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمة الصحية و المياه المأمونة، و نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة او شديدة).
- ✓ **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني :**و يعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ب **الديناميكية الديمغرافية و الاستدامة :**و يقاس من خلال معدل النمو السكاني و هو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، و يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

ت **تعزيز التعليم و الوعي العام و التدريب :**و يقاس من خلال :

- ✓ معدل الالمام بالقراءة و الكتابة بين البالغين
- ✓ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية

ث **حماية صحة الانسان و تعزيزها :**و يقاس من خلال :

- ✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة
- ✓ عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة و الخدمات الصحية

ج **تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية** : و تقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية و يعتبر اكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

ثالثا: المؤشرات البيئية :

أ **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية :**و يتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، و كذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي. و ان الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة الى فرص العمل و بهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة و انها من الممكن ان تساهم في تخفيف حدة الفقر و البطالة.

ب **التغير في مساحات الغابات و الاراضي :**يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء الى مساحة البلد الاجمالية فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي اما العكس فانه يشير الى توسع التصحر و زحفه الى الأراضي الخضراء.

ت **التصحر :**يقيس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد و يعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: المؤشرات المؤسسية :

أ **الحصول على معلومات :** يقيس هذا المؤشر مدى هذا المؤشر مدى قدرة الافراد في الحصول على المعلومات و البيانات الرقمية و التقليدية المتاحة لهم، و سرعة الحصول على تلك البيانات ووجود تطبيقات رقمية لمعالجة هذه البيانات بالإضافة الى إمكانية ربط نتائج تحليل هذه البيانات بتطوير واقع الخدمات و الإنتاج.

ب **عدد العلماء و المهندسين في مجال البحث العلمي :**و هو قياس اعداد العلماء و المهندسين في مجال البحث و التطوير لكل مليون شخص.

ت **الانفاق على البحث و التطوير :**و يمثل حجم الانفاق الماليعلى البحث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، و يعتبر الاستثمار في البحث و التطوير من اهم محفزات النمو الاقتصادي المستدام و ترشيد القرارات الاستراتيجية و يعتبر المتوسط العالمي لدول المتقدمة اقتصاديا كنسبة من اجمالي الدخل القومي 2.5 في المائة، و البحث و التطوير لا يقتصر على الجانب التقني بل يشمل القضايا السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية[10].

الفرع الثاني : مقومات التنمية المستدامة

يمكننا تلخيصها في ثلاثة عناصر اساسية :

1. **الانسان :**يمثل اهم مقومات التنمية المستدامة على الاطلاق، فهو عماد التنمية المستدامة و صانعها، كما انه يمثل الهدف النهائي لكل نواتج التنمية. لان الانسان هو من اوجد التنمية ، و قام بذلك من اجل اشباع حاجاته و رفاهيته، فلا تنمية بدون الانسان فهي صناعته، لذا فالتنمية البشرية ركن هام من اركان التنمية و عنصرا هاما و ضروريا من اجل احداثها و انجاحها، و تحقيقها بصورة مثلى كما انه عنصر متجدد يجب الاهتمام به و العمل على تطويره.
2. **الموارد الطبيعية :**تمثل البيئة المخزون الطبيعي للموارد التي يتم استغلالها في عمليات التنمية ثم استخدامها، او استخدام نواتجها في عملية اشباع حاجات الافراد ، و تنقسم الموارد الى نوعين هما :

[10] معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذج)، رسالة دتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 64/63.

-الموارد المتجددة :و هذه لديها القدرة على تجديد ذاتها مثل "الغابات و المراعي الطبيعية" و غير ذلك من الموارد التي يلزم تنميتها عدم تجاوز معدلات الاستخدام لقدرة تلك الموارد على تجدي ذاتها.

-الموارد الغير متجددة :و هذه ليست لديها القدرة على تجديد ذاتها فما يؤخذ منها يؤدي الى نفاذها مثل "البترول-الغاز الطبيعي-الفحم..." و غير ذلك من الموارد لذا يجب استخدام تلك الموارد غير المتجددة بعناية و حذر و كفاءة بهدف إطالة عمليات الاستخدام و استمرارها للأجيال القادمة في المستقبل.

3. **التكنولوجيا :**ابدا هنا بفقرة من كتاب "العرب امام تحديات التكنولوجيا"**د.**انطونيوس كرم، حيث قال : "ثم أتت ثورة العلم و التكنولوجيا" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليس فقط لتربط التكنولوجيا بالعلم على اوثق ما يكون، و انما لتحدث تغيرات جذرية في البيئة الطبيعية و الاجتماعية، تغيرات لم يعرفها المجتمع البشري منذ نشأته و التي أدت الى اهتزاز الأسس التي كانت تتشكل عليها ثروات الأمم و دور الفرد في المجتمع، كما بدأت تختل القوانين الطبيعية للبيئة. و في مجال "الثورة الخضراء" و الى "الثورة البيولوجية". و "الثورة المعرفية و الاتصالات".

الفرع الثالث : عراقيل التنمية المستدامة

- ✓ **عدم الاستقرار السياسي :**لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، و الحروب الاهلية او الانقلابات العسكرية. كما ان التغييرات المتكررة في الحوكمة (أي تغيير الوزراء بشكل مستمر) تؤدي الى تضارب في السياسات و برامج التنمية و نقص الاستمرارية في أنشطة التنمية، و كلها أمور تتعارض مع التنمية المستدامة.
- ✓ **الفساد و التواطؤ :**الفساد و التواطؤ بين النخبة و السياسيين في السلطة مع رجال الاعمال تعيق أنشطة التنمية، بجانب الافتقار الى المسائلة، و اهدار المال العام، و الافتقار الى المؤسسات الديمقراطية الشعبية و المشاركة في صنع القرار.
- ✓ **غياب التخطيط السليم :**تستلزم التنمية المستدامة اعتماد نهج و خطط، تتطلب تفاعلا متعدد التخصصات يشمل جميع الوزارات و الدوائر الحكومية ذات صلة، و التي يجب ان تعمل بطريقة متكاملة و في وقت واحد و بتناغم في عملية التخطيط، و هذا يستلزم تدريب و توجيه لجميع المعنيين.
- ✓ **السياسات و الاستراتيجيات غير المناسبة :**يجب تجسيد الاهتمام بالبيئة في سياسات و استراتيجيات التنمية، بمعنى اخر يجب صياغة السياسات فيما يتعلق بالهداف المراد تحقيقها. و يجب ان تهدف الاستراتيجيات التي سيتم اعتمادها الى مجموعة من الخيارات الاستراتيجية البديلة التي تضمن الحفاظ على الموارد و تعزيز جودة قاعدة هذه الموارد قدر الإمكان.

- ✓ **الدعم القانوني و التشريعي لبرامج التنمية :**هناك حاجة الى حوافز اقتصادية و صكوك قانونية و تشريعية لدعم مشاريع التنمية التي تحظى فيها جودة البيئة و المحافظة على الموارد باولوية عالية، عند غياب هذه الأدوات، سيكون من الصعب ضمان تحقيق الحفاظ على الموارد و الجودة البيئية و اتخاذ التدابير اللازمة لفرض الامتثال.
- ✓ **القيود التكنولوجية :** تتطلب التنمية تطبيق العلوم و التقنيات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية و ادارتها و معالجتها و الاستخدام الرشيد لها. معظم البلدان العربية تفتقر الى الكواد

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، و تتطلع اليها الشعوب و ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، اذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات الرخائها، و يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، و بالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا باس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر و يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب و هي :

- ماهية النمو الاقتصادي
- نظريات النمو الاقتصادي و مصادره
- سياسات النمو الاقتصادي و محدداتها

المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية و قدرتها الالية و انتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة و تراكم لراس المال التي أدت الى تحولات جوهرية للمجتمعات ففي هذا المطلب سنتناول تعريف النمو الاقتصادي و بعض مصطلحاته في الفرع الأول و الخصائص و الأنواع في الفرعين المواليين.

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

1. تعريف النمو الاقتصادي :يوجد هناك العديد من التعاريف نذكر اهمها[11] :

يرى **ريمون بار** ان النمو الاقتصادي : "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة و السكان" اما **فرنسوا بيرو** فيرى النمو بانه "عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة او عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي ما في بلد ما".

يعتبر P.a. Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، و ذلك لكون معطياته متوفرة و الحصول عليه يتم بسهولة حسب رايه. و بالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي ".

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه " حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي و المتمثلة فيما يلي :

- ✓ ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب ان يترتب عليها زياد في نصيب الفرد منه، بمعنى ان معدل نمو الدخل الوطني او الناتج المحلي الاجماليين يجب ان يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى الى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، و الا فان مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، و عليه :

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الوطني-معدل النمو السكاني

و من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين عن أهمية السكان و تركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره احد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما

[11] ضيق أحمد،أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012/1999)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص 10/09.

هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة و هو ما يرفع من عدد الافراد المقيمين فيها، الا انها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا و استراليا و نيوزيلاندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما يحققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه الى حوالي17.5% من مجموع سكان العالم.

- ✓ يجب ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية فقط، بمعنى ان تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى الى ارتفاع المداخيل كالمرتبات و الأجور و المعاشات و غيرها من المداخيل بصفة الية كنتيجة لارتفاع الأسعار، الا ان هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي الى حصول الافراد على كميات إضافية من السلع و الخدمات. و عليه فان ;

معدل النمو الاقتصادي=معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي-معدل التضخم

- ✓ يجب ان تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي او في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة الى المدى الطويل و ليست انية او مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما اذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الازمات مثل الازمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، او مثل الازمة السياسية الكورية التي تحولت الى حرب ،ما أدى الى اقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية و المعدنية و تخزينها خوفا من تحولها الى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، فارتفعت مداخيل الافراد ، و لكن سرعان ما عادة المداخيل الى ما كانت عليه. من ناحية ثانية فان النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الاشباع و الرفاهية لأفراد المجتمع، و بهذا يمكن ان يكون للنمو الاقتصادي اثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان اكثر من حجم الموارد و زيادة الاستهلاك اكثر من الادخار و يزيد الاستيراد اكثر من التصدير.

2. مصطلحات النمو الاقتصادي يتضح مما سبق ان هناك عدة مصطلحات و مفاهيم مرافقة للنمو الاقتصادي منها [12]:

- ✓ **الرواج و النمو الاقتصادي :**الرواج يمثل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، يعبر عن ارتفاع الإنتاج في الاجل القصير، فهي ظاهرة ظرفية تؤدي في الاتجاه المعاكس الى الانكماش، أي تراجع الإنتاج في الاجل القصي بيد ان النمو الاقتصادي يحدث في الاجل الطويل.
- ✓ **النمو الاقتصادي المحتمل :**يعبر عن الفرق بين النمو الاقتصادي المحقق و ذلك الذي كان بالإمكان الحصول عليه عن طريق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، دون احداث تأثير على الجهاز الإنتاجي.
- ✓ **النمو الداخلي :**ليس شكلا للنمو و لكنها نظرية تبرز الدور الإيجابي لراس المال البشري، الكفاءة الإنتاجية، الهياكل القاعدية، راس المال التقني... على النمو الاقتصادي.
- ✓ **النمو و التنمية الاقتصادية :**ان النمو الاقتصادي لا يستوي مع التنمية، ذلك انه يتمثل النمو الاقتصادي في مجرد الزيادة في الدخل الفردي لا تتوافر للتنمية شرائطها ما لم تكن تلك الزيادة مصحوبة بتغيرات بالغة المدى في الأبنية الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية. اذن يمكن القول بان التنمية هي نمو يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية تحدث في المجتمع .

الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي من اهم سمات النمو الاقتصادي انه ذو طابع تراكمي، بحيث ان مستوى النمو لبلد ما في سنة معينة يعتمد في الأساس على مستويات النمو للسنوات السابقة لتلك السنة، و هذا يقودنا الى مفهوم التنمية الاقتصادية ، فالطبيعة التراكمية للنمو هي الجسر الذي يربط النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، حيث ان هذه الأخيرة تعد ظاهرة مركبة و يعد النمو الاقتصادي احد عناصرها الهامة مقترنا بحدوث تغيرات في جميع الهياكل المختلفة للجميع.

و يمكن تلخيص سمات النمو الاقتصادي فيما يلي[13] :

1. زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، و ذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة.

[12] بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله حالة الجزائر خلال الفترة (2010/1970)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص 27/25.

[13] دابعوني ليلى، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية ف الجزائر (2015/1990)،مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة المالي، المجلد 06، العدد 02، مخبر الصناعات التقليدية جامعة الجزائر 03، 2017، ص 779.

2. حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل و تداول عناصر الإنتاج بصورة اسهل، و البحث عن عناصر الإنتاج اقل تكلفة و اكثر ربحية.

الفرع الثالث : أنواع النمو الاقتصادي

يوجد نوعان من النمو الاقتصادي وهي كالآتي[14] :

أ **النمو الاقتصادي الموسع :**يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي ان الدخل الفردي ساكن.

ب **النمو الاقتصادي المكثف :**يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان و بالتالي يرتفع الدخل الفردي.

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي و مصادره

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة بقدم الاقتصاد ذاته، و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، و عليه سنتطرق في هذا المطلب الى النظريات التي عالجت النمو الاقتصادي، مصادر و أساليب النمو الاقتصادي.

الفرع الأول : نظريات النمو الاقتصادي

و تتمثل نظريات النمو الاقتصادي في :

أولا:النظرية الكلاسيكية :و قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها[15] :

- ✓ سياسة الحرية الاقتصادية :الحرية الفردية،حرية المنافسة الكاملة،البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- ✓ ميل الأرباح للتراجع وذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الاسمالي.
- ✓ الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحركية الفردية في ممارسة النشاط.

[14]فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفتر (2018/1990)، جامعة المدية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، تايخ الوصول 2020/02/08، تاريخ القبول 2020/03/02، تاريخ النشر على الإنترنت 2020/06/01.

[15]قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015/1990)، مدكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2018/2017، ص 27/26.

تضم هذه النظرية اراء كل من ادم سميث و دافيد ريكاردو و مالتيس و غيرهم :

1. **ادم سميث :**يعتبر بان العمل هو مصدر لثروة الأمم و ان تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد حاجة الاقتصاد الوطني الى التراكم الرأسمالي من اجل التوسع في تقسيم العمل، كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، و معرفة العوامل و السياسة التي تعوقه و تقف في طريقه.
2. **دافيد ريكاردو :**بعد تحليل ادم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح اهم الأسباب التي تؤدي الى حالة الركود و انتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي و الهام في النشاط الاقتصادي و الذي يخضع لقانون تناقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى كما اعطى ريكاردو كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة الى التركيز على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل.
3. **مالتوس :**طرح توماس مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث انه مهما كان النظام الذي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن ان يتحسن اذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، و يرى بعدم تدخل الدولة الا في حالة الفقر المدقع، و في كتابه الثاني حول "مبادئ الاقتصاد السياسي" اكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: النظرية النيو كلاسيكية : بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "say" لتحليل النمو الاقتصادي، فان العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال"jevons"و"menger"" و "walras"و"alfredmarshall" اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد اثمان عوامل النتاج، حيث تتم عملية تكوين راس المال من خلال احلاله محل عمل و بمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر فائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لراس المال، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الانتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و الذي يتضمن ثلاث افكار[16] :

- ✓ يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجيته و المحدد خارج النموذج، كما ان معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و الاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه اما بالمعدل الأعلى لنسبة راس المال الى الناتج، او بمعدل المنخفض لإنتاجية راس المال بفرضية تناقص عوائد اس المال.

[16] عبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 33/24.

- ✓ معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار و الادخار و سلبا مع معدل نمو السكان.
- ✓ هناك علاقة سلبية لدى بلدان العالم بين v /k وk/y بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث ان البلدان الفقيرة التي تمتلك كميات قليلة من راس المال تنمو اسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، و هو الامر الذي يؤدي الى تقارب معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

ثالثا /النظرية الحديثة للنمو :جاءت نتيجة الأداء الضعيف للنظرية النيو كلاسيكيةو فيما يلي سوف نتطرق الى كل من جوزيف شومبيتر و روستو[17] :

1. **جوزيف شومبيتر :**يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي و الذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه(نظرية في التنمية الاقتصادية في المانيا في عام 1911)

و تتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية :

أ- **المنظم**: و يقصد به الشخص الذي يقوم باختراع أساليب و طرق جديدة بشكل دائم .

ب- **الابتكارات:** و ذلك من خلال التقدم التقني او اكتشاف موارد جديدة تأخذ الاشكال التالية :اختراع سلعة جديدة، او استخدام وسيلة جديدة، إضافة أسواق جديدة.

ت- **الاستثمار-الادخار :** يعرف الادخار في نظام شومبيتر بانه استهلاك في المستقبل او استثمار، تقوم به سواء الطبقة العاملة او الراسمالية، و قسم الاستثمار الى قسمين :

- ✓ **استثمار تلقائي** : يعتمد على المشروعات الخاصة بالبتكارات.
- ✓ **استثمار محفز** : يعتمد على الأرباح

و في تحليله للنمو افترض ان الاقتصاد يتم في الشروط التالية : العمل في ظل المنافسة، وجود حالة ركود، عدم وجود استثمار، اقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وجود فرص استثمارية.

2. **والت روستو :**يوضح ان مرحلة النمو الاقتصادي تمر بخمس مراحل :

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي :**يرى روستوان جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج و ذلك تبعا للتكنولوجيا المختلفة.

ب- **مرحلة التمهيد للانطلاق :**تتميز بالتجديد الاقتصادي و ظهور ابتكارات جديدة، و تحقيق فائض في القطاع الزراعي و استغلاله بالمجال الصناعي.

[17] قابوش فريال، نفس المرجع السابق.

ت- **مرحلة الانطلاق :**تعتبر اهم مراحل النمو لخصها روستو في التغيرات التالية :

-ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.

-ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

ث- **مرحلة الاندفاع نحو النضوج :**تدوم هذه المرحلة حسب روستو أربعين عاما، تتميز بالتقدم التكنولوجي و التنظيم في العمليات الإنتاجية؛

ج- **مرحلة الاستهلاك الوفير :**تهتم هذه المرحلة بتحقيق الامن الاجتماعي من خلال انتاج سلع و خدمات استهلاكية، و يتمثل جوهر هذه المراحل في التسلسل بين المرحلة و المرحلة التي تليها.

الفرع الثاني : مصادر النمو الاقتصادي

و تتمثل هده المصادر في[18] :

1. **راس المال المادي :**يعرف راس المالالمادي في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع و خدمات أخرى، اذ يكون هذا الاخير من الات و تجهيزات و مباني و أراضي و غيرها من العناصر المادية التي تدخل في عملية الإنتاج أي هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، و التي تنشا من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاكه الجاري، و التي تؤثر تأثيرا ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي.

ينتج التراكم الرأسماليعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كالادخار لكي يتم استثماره، حتى يزيد نمو الدخل و الناتج في المستقبل. كما يتحدد معدل تراكم راس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار :

- ✓ توقعات الأرباح .
- ✓ السياسة الحكومية تجاه الاستثمار .
- ✓ ان تراكم راس المال يرتبط بشكل كبير مع حجم الادخار، و الذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي ينفق على الاستهلاك، و الذي يوجه ليضاف الى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية، فالادخار هنا يصبح كتكلفة للنمو الاقتصادي .

2. **راس المال البشري :**بالإضافة الى الاستثمار الرأسمالي المادي الذي سبق ذكره في العنصر السابق، هناك شكل اخر من الاستثمارات الا و هو الاستثمار في الموارد البشرية، اذ يمثل راس المال البشري "مخزون المعارف المقيمة اقتصاديا و المدمجة

[18] بورحلة صارة، محددات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2020/2019، ص 33/24.

في الافراد، فهي ليست فقط المؤهلات و لكن أيضا الوضعية الصحية، التغذية و النظافة"

يعرف راس المال البشري بانه ما يزيد من إنتاجية العمال و الموظفين من خلال المهارات المعرفية و التقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم و الخبرة. و يمثل الخاصية المميزة للقوى العاملة و التي تساعد على تحسين إنتاجية العمال و تزيد من قدرتهم على الابتكار و التكيف مع التكنولوجيا الجديدة و تسهيل عملية التحكم في تقنيات الإنتاج. و من اشكال الاستثمار في العنصر البشري نجد : استثمار العنصر البشري عن طريق التعليم، التدريب في العمل ، كذلك الاستثمار في الصحة .

لقد بينت عدة نماذج ان الراس المال البشري يلعب دورا مهما في نمو نصيب الفرد من الدخل، فحسب Lucas(1988) راس المال البشري يتراكم بطريقة داخلية و يعتبر المحرك الأساسي للنمو، مقترحا طريقتين لهذا التراكم "تراكم من خلال التعليم، مثلا دراسات التي عالجت مبدا معدل التمدرس كانت على يد كل من (Levine and renelt 1992 ;Barro and Weil1992) ،Romer،1991 ;mankiw

والتراكم من خلال عملية التعلم بالممارسة Faber)،2001،(pp.765-785

3. **التقدم التقني :** منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ارتبط النمو الاقتصادي بالتقدم التكنولوجي، و هو ما يبدو واضحا عند تحليل الطفرة الاقتصادية المواكبة للتقدم التكنولوجي في بعض الدول الاسيوية منها اليابان و الصين و الهند في العقود الأخيرة. تركز النظرية الحديثة و البديلة على النمو الاقتصادي النابع من التقدم التكنولوجي و تتضمن عدم التوازن بشكل أساسي و مستمر كنصر أساسي فيها، أي انها تنقل التركيز في نظرية النمو على الابتكار و البراعة في إدارة الاعمال و اخذ المخاطر في سلسلة من الخطوات غير المتصلة ببعضها و البعيدة عن افتراض التوازن. هذا ما أكده "ريتشارد نلسون" في كتابه علاقة الاقتصاد و التكنولوجيا بالولايات المتحدة و اليابان و النمور الاسيوية الأربعة،كأمثلة على تطبيق تلك النظرية البديلة حيث يجب ان تحدث تغيرات مؤسساتية لتحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيات الجديدة.

يعتبر عامل التقدم التقني (التكنولوجي) من العوامل النوعية التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي، و يعني التقدم التقني بصورة عامة السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

4. **محاسبة النمو** :ينظر الى عملية محاسبة النمو على انها خطوة أولية لتحليل المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، و تتضمن العلاقة بين عوامل النمو و معدلات مساهماتها في النمو و التغير التكنولوجي مع عناصر مثل السياسات الحكومية و الموارد الطبيعية و المستويات الأولية لراس المال المادي و البشري و ما الى ذلك. و يمكن ان تكون عملية محاسبة النمو مفيدة بشكل خاص اذا كانت المحددات الأساسية لمعدلات النمو مستقلة بشكل كبير عن تلك التي تتعلق بالتغير التكنولوجي .

الفرع الثالث : مقاييس النمو الاقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج و نمو الدخل الفردي

الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها

متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- طريقة معدل النُّمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- طريقة معدل النُّمو المركزي: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.[19]

المطلب الثالث : سياسات النمو الاقتصادي و محدداتها

الفرع الأول : سياسات النمو للدول المتطورة :في البلدان الأكثر تطورا يمكن النمو الاقتصادي في اكتشاف و إرساء طرق جديدة في الإنتاج، منتجات جديدة، و هو ما يتطلب جهد مكثف في البحث، رغبة قوية في الابتكار، و حجم كبير من الاستثمار. و لكن و في نفس الوقت هذه الاقتصاديات تصبح معقدة اكثر فاكثر و هو ما يستوجب توفر ميكانيزمات تهدف الى ضمان تجانس تنمية مختلف النشاطات ووجود نسق واحد للرواج العام.

- ✓ **اهداف النمو الاقتصادي في البلدان المتطورة :**

-النمو ليس هدفا بحد ذاته و انما وسيلة لتحقيق عدد اكبر من الحاجات. غير ان تخصيصه النهائي يبقى امرا ذا سعة.

-في بلدان أخرى، الأهداف ليست واضحة و معلنة، غير انها تحدد جملة من الاهداف التي تحظى بالأولوية، مثلا :التسلح، الاستهلاك الممول جماعيا(التعليم ،الصحة، السكن...)، تقديم مساعدات للدول التي ترغب في إقامة علاقات سياسية معها.

[19] لنمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات جامعة الكتب الاسلامية- المجلد 1 - الصفحة 2

- ✓ **السياسة الاقتصادية لصالح النمو :**هي جملة السياسات التي بإمكانها التأثير في صالح النمو الاقتصادي، و في حالة الدول المتقدمة يمكن الحديث عن سياسة البحث و التطوير، سياسات الاستثمار، سياسة التنمية.

-سياسة البحث و التطوير :خلال القرن 19 و بداية القرن العشرين، البحث كان مرتكزا على المبادرة الفردية ماعدا البحث الأساسي الذي كان مسنودا الى الجامعة، غير ان هذه الوضعية تغيرت كثيرا فيما بعد، فالحكومات اصبح لديها من الوعي ما يكفي حول الأهمية و الفائدة المرجوة من تفضيل البحث و كذا تسهيل التنسيق و تبادل المعلومات، و من جهة أخرى و خصوصا بعد تعقد التقنيات العسكرية فان الحصة المتزايدة من قروض البحث يتم تقديمها من طرف السلطات العمومية، و هو ما يعطيها القدرة على توجيه البحث نحو المجالات التي تراها الاقدر على تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

-سياسة الاستثمار :حتى تستطيع المؤسسات الاستثمار يجب ان تكون على ثقة حول وجود منافذ لمنتجاتها، و ان تتوفر على الموارد المالية الضرورية لذلك. فالحكومات التي ترغب في تشجيع الاستثمار يمكنها التحرك من خلال نقطتين اساسيتين :

- ✓ عبر سياسة اقتصادية كلية مكيفة تهدف الى استقرار الظرف الاقتصادي سواء مالية او نقدية،
- ✓ التكفل بعملية تسهيل التمويل،فالأنظمة المالية تساهم أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك بتوفير التمويل اللازم لتراكم راس المال و تفضيل و تشجيع ادماج التكنولوجيا الحديثة.فوجود نظام مالي متطور بإمكانه تشجيع الادخار و ذلك بتوجيه الادخار الضعيف للأفراد نحو استثمارات ذات مردودية عالية مع تقديم سيولة عالية للمدخرين، و هو ما يشكل حماية للمدخر ضد المخاطر. اما بالنسبة للمؤسسات فبإمكان الدولة مثلا التقليل من تكاليف تقييم و كذا الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع المحتملة، و ذلك عن طريق تقديم خدمات متخصصة في الاستشارة المالية مثلا، كل هذه الخدمات بإمكانها المساهمة في تشجيع الاستثمار و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي.

-سياسة التنمية :ان مسالة تناسق التنمية هو امر معقد و صعب تحقيقه في البلدان المتطورة، و ما يهم الدول الصناعية اكثر هو المحافظة على استقرار كافي في المستوى العام للأسعار. فالنمو الاقتصادي يترجم بتطور مختلف في أسعار مختلف المنتجات بسبب ارتفاع الإنتاجية بوتيرة مختلفة من قطاع لآخر، و لكن الانشغال هو ان يبقى المستوى العام للأسعار مستقرا او ان يرتفع ببطء(2%-3%سنويا)، و يرجع هذا الانشغال للأسباب التالية :

- ✓ ارتفاع المستوى العام للأسعار يضرب بصفة غير متساوية مختلف أنواع المداخيل، فيغرم بذلك الى درجة خطيرة أولئك الذين يتلقون مداخيل اسمية او المداخيل التي لا يتم تعديلها الا بصفة متأخرة بعد ذلك
- ✓ ارتفاع سريع في المستوى العام للأسعار لبلد ما مقارنة بالبلدان الأخرى يحدد خللا في توازن ميزان المدفوعات، حيث يرفع من الواردات و يكبح الصادرات كما يؤدي الى خروج رؤوس الأموال
- ✓ في ضل سيادة جو من التضخم، الحساب الاقتصادي يصبح صعبا، و هو ما يؤدي الى سيادة جو من عدم التأكد يعيق قرارات الافراد و المؤسسات.

كخلاصة لما سبق يمكن القول بان استقرار تسبي في المستوى العام للأسعار هو شرط ضروري لتنمية اقتصادية متناسقة و فعالة.

الفرع الثاني :سياسات النمو للدول النامية :

عملية النمو هي نفسها في كل الدول : ارتفاع الإنتاج في مختلف القطاعات بفضل تطور التقنيات المستخدمة و إعادة توزيع متزايدة لليد العاملة بين القطاعات المختلفة، و بالتالي تكون معدلات نموها مختلفة. في الوقت الذي لا تستطيع فيه الدول الصناعية تحسين تقنيات انتاجها الا عبر البحث دون توقف عن طرق جديدة و كذا منتجات جديدة، فان البلدان الأقل تقدما عليها ان تركز على تطبيق طرق ثبت انها اكثر احترافية و ذللك انطلاقا من واقع الدول النامية و التي تتميز بأهمية السكان المشتغلين في الزراعة بإنتاجية جد ضعيفة ،ضعف باقي النشاطات و عدم كفاية الهياكل القاعدية المادية ،الامية السائدة عند نسبة كبيرة من المجتمع ،و الاهتمام القليل بمسالة النمو الاقتصادي . فقبل الحديث عن سياسات النمو الاقتصادي يجب البدء أولا بتطبيق جملة من الإجراءات الاستعجالية المراد منها تهيئة الظروف المواتية لتطبيق سياسات النمو الاقتصادي فيما بعد[20] .

الإجراءات الأساسية لصالح النمو الاقتصادي :هي جملة من الإجراءات تعد شروط ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي :

أ- **الثورة الزراعية :** نقصد بها تغيير الجذري في التقنيات المستخدمة في الإنتاج،و كذا تغيير جذري في ظروف حياة الفلاح ،هذا الأخير في حالة الدول النامية لا يزال يستخدم التقنيات البدائية و بالتالي مردودية ضعيفة و السكان في المناطق الفلاحية يعانون من بطالة موسمية ،فالتطوير يبدا اذن عبر تحسين التقنيات بشرط ان يتم ذلك بصفة تدريجية ،مثل استخدام اسمدة من مصدر حيواني ،تلقيح الدواب ...الخ ،لتحسين المردودية بصفة ظاهرة ،فهي تغييرات يمكن تبنيها بسرعة ولكن تعميمها

[20] بختاش راضية، نفس المرجع السابق.

يتطلب جهدا طويلا و مستمرا من طرف الهيئات المكلفة بالتنمية الفلاحية ،او الذين عليهم أولا كسب ثقة الفلاحين ومن ثم محاربة العودة الى الوضعية السابقة .

هذه الثورة الزراعية هي الشرط الاولي لكل توسع اقتصادي ،فهي وحدها تسمح بتغذية السكان وكذا تصدير بعض الأنواع الزراعية ،تقليص الواردات الغذائية ،و أخير تحرير يد عاملة نحو نشاطات أخرى .غير انه لا يجب غض النظر عن صعوبات هذه العملية خصوصا بسبب المقاومة البسيكولوجية للفلاحين ،بالإضافة الى صعوبة تكييف هذه التقنيات مع الظروف الخاصة بكل منطقة.

ب- **الاستثمارات القاعدية :**كل من الثورة الزراعية و تنمية بعض الصناعات يتطلبان توفر هياكل قاعدية أساسية، يتعلق الامر أساسا ب :وسائل النقل لتسهيل تنقل البضائع و الأشخاص و من ثم المعلومات، المنفعة الاقتصادية الناتجة عن خلق بعض قنوات الاتصال لا تقتصر فقط على منع الغش المحتمل للبضائع، و انما يمكن إضافة الأثر السياسي لاقتراب الحكومة من الشعب و تحسين إدارة هذه المناطق التي تنتقل اليها الأفكار الجديدة من المناطق الأخرى. فلا يخفى على احد ما يمكن ان يجلبه التطوير في الهياكل القاعدية من تنمية محلية و استقطاب للاستثمارات الأجنبية، و هو ما يشكل مصدر حقيقي للنمو الاقتصادي اقرته النظريات الحديثة .

ت- **تكوين الفئة النشطة :**مع وجود بعض الاستثناءات، التمدرس في البلدان المتخلفة ما يزال متروكا للرغبة(ليس اجباري)، بالرغم من كونه الشرط الأساسي لكل تنمية، فالمدرسة تنمي لدى الطفل نوعا من الفضول و القدرة على الخروج من اطار عائلته، و ان يكتشف انماطا جديدة تختلف عن نمط حياته، فهذا الانفتاح هو محرك قوي للتنمية لأنه يكسبه معارف جديدة من خلال ممارسته لنشاطات صناعية، فالتركيز على التربية و التكوين عبر الاستثمار في راس المال البشري، كما اسمته النظريات الحديثة للنمو، بإمكانه الرفع من إنتاجية الفئة النشطة و يزيد من قدرتها على اكتساب معارف و مهارات اليد العاملة في الدول المتقدمة، و هو امر بإمكانه إخراجها من دائرة التخلف.

الفرع الثالث :محددات النمو الاقتصادي : حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي دولة لابد ان تتوفر ثلاث عوامل اساسية [21]:

أ **تراكم راس المال :**يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سوآءا كانت مادية او بشرية، و هو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، حيث نجد مثلا ان انشاء المصانع و زيادة المعدات و الآلات و تشييد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد

[21] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوقشت 10 ماي 2018.

راس المال المادي للدولة، و بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.
و يعتبر الادخار أساسا لتراكم راس المال حيث ينبغي على الدولة الرامية الى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي و تحويله الى ادخار و من ثم الى مشاريع استثمارية، و لذلك نجد ان كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم راس المال،

حيث أوضحت الدراسات ان التقدم في الدول الغربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم راس المال المادي فحسب، و انما أيضا يعود للاستثمار في راس المال البشري، أي ان هناك علاقة ارتباط بين درجة التعليم (كمقياس للاستثمار في الموارد البشرية) كمتغير مستقل و معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، حيث يسهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال العناصر الأربع التالية :

- ✓ صنع قوة عاملة اكثر إنتاجية مع امدادها بكل ما تحتاجه من معرفة و مهارة
- ✓ توفير فرص عمل من خلال توظيف المدرسين و عمال المدارس و البناء و مطابع الورق و الكتب و غيرها من عمليات التوظيف المرتبطة بالتعليم
- ✓ توفير نوع من التدريب و المهارات الأساسية و التشجيع على قبول الاتجاهات الحديثة بالنسبة للمجتمع.

ب **القوة العاملة :**تمثل القوة العاملة ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا ن السكان، و هي الفئة التي تتراوح اعمارها بين السن الأدنى و السن الأعلى المسموح به للعمل، و ذلك بطبيعة الحال بعد استبعاد ربات البيوت(غير الراغبات في العمل) و المرضى و العاجزين عن العمل و فئة الطلاب في المدارس و الجامعات و الجنود في الثكنات، أي ان قوة العمل تشمل كل العاملين فعلا و العاطلين عن العمل و هم راغبين فيه و قادرين عليه.
و كما هو معلوم فان العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على انتاج لاختلاف لمستواهم التعليمي و مهاراتهم، هذا الاختلاف في مستوى الكفاءة للعمال يجعل من اعتماد العدد الإجمالي للعمال كمحدد للناتج مؤشر ضعيف، و بدلا من ذلك ينبغي اعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل و التي تعد نتاج للعدد لكلي للعمال ومتوسط راس المال البشري(الكفاءة) للأفراد العاملين، حيث على سبيل المثال فان خريج الجامعة في الاعلام الالي يمكنه ان يؤدي نفس الوظيفة عن اثنين من خريجي الثانوية، و بتطبيق هذه الفكرة بشكل أوسع يمكن حساب وحدات الكفاءة الكلية لليد العاملة(H) كناتج للعدد الإجمالي للعمال في الاقتصاد (L) و متوسط الكفاءة (الراس المال البشري) للعمال وفق العلاقة التالية :H=Lxh.

ت **التقدم التكنولوجي :**يعد التقدم التكنولوجي عامل أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، و لا يأتي هذا التقدم في الغالب من دون مقابل بل يجب السعي وراءه في نشاط ارادي، و هو نشاط غالبا ما يدفعه البحث عن الربح المادي، و تتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسماليةكالآلات و المعدات، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات و مهارات ملازمة للأفراد و لا تنفصل عنهم.

و يتحلى دورالتقدم التكنولوجي كعامل مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة كميات الإنتاج باستعمال نفس الحجم و الكمية من المدخلات، ذلك ان التقدم التكنولوجي يعني أساليب تقنية جديدة او وسائل انتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أي ان العمال سيتمكنون من انتاج السلع بتكلفة اقل مما كانت عليه قبل استخدام هذه الأساليب، و هو ما يعني ان كل وحدة من الإنتاج ستصبح تتطلب راس مال مادي بشري اقل، غير انه و رغم هذا الاسهام للتقدم التكنولوجي في رفع مستويات الإنتاج الا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو، بل يجب ان تتوفر العمالة ذات لمؤهلات و المعرفة العلمية و التي تستطيع التعامل مع كل أنواع الآلات الحديثة و المعقدة.

ث **الموارد الطبيعية :**اذ ان الدولة التي تحوي موارد طبيعية اكبر بإمكانها الاستفادة منها لرفع مستويات نموها افضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد، الا ان معظم الاقتصاديين لا يعتبرون هذا العامل محددا أساسيا للنمو بل يمكن ان يكون مساعدا فقط، حيث ان دولة مثل اليابان لا تملك الا كم قليل من الموارد الطبيعية و تستورد اغلب الطاقة اللازمة لصناعتها، و بالمثل هونغ كونغ ليست تملك في الواقع مواد أولية و لديها مساحة قليلة جدا من الأرض الخصبة و لا تملك مصادر محلية للطاقة، و مع ذلك فان هاتان الدولتان حققتا مستويات عالية من التقدم و النمو، و على العكس من ذلك هناك دول غنية بمواردها و ثرواتها الطبيعية مثل غانا و كينيا و بوليفيا و غيرها و لكنها لم تحقق سوى معدلات بطيئة من النمو و في الغالب هي معدلات ظاهرية و ليست حقيقية، و هذا ما يدل على ان توفر الموارد الطبيعية في ظل غياب العوامل الثلاثة السابقة الذكر لن يكون له أي اثر إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ج **التجارة الخارجية :**بصفة عامة منذ ادم سميث الى اليوم لايزال لدى الاقتصاديين اعتقاد راسخ بان إيجابيات التجارة الخارجية على أي اقتصاد تفوق سلبياتها.

خلاصة الفصل

شملت الدراسة في هذا الفصل النظري التنمية المستدامة و النمو الاقتصادي فقد تبين فيه ان مفهوم التنمية المستدامة لقي قبول و استخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، كما تم التأكيد على ان التنمية المستدامة لم تعد خيارا يطرح على المصمم بل أصبحت حتمية تفرضها مستجدات الواقع كما تناولنا فيه كلا من ماهية التنمية المستدامة الذي تعرفنا من خلالها على التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة و أيضا أهدافها و مستوياتها و اهم مؤشراتها و درسنا أيضا ابعادها الثلاثة الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، كما ان مفهوم التنمية اكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي حيث نستطيع القول ان التنمية عبارة عن نمو مصاحب للسعي الى احداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

لا يفهم النمو الاقتصادي باي حال من الأحوال بمعزل عن مفهوم التنمية، فكلاهما يعد جزءا لا يتجزء من عملية البناء و تحقيق رفاهية المجتمعات.

الفصل الثاني التنمية المستدامة و النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر علي غرار باقي دول العالم و الدول العربية أهمية إقامة توازن بين متطلبات التنمية وواجبات حماية البيئة من خلال الإدارة الحكيمة للموارد ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شانها تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الصحية للمواطن و تتضح هذه الإجراءات فيما يلي :

المطلب الاول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر

خلال السنوات الأخيرة، وضعت الجزائر عدة اليات مؤسسية و قانونية ومالية داخلية لضمان ادماج البيئة و التنمية في عملية اتخاذ القرار، منها علي الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي و السلطة العامة، و المجلس الأعلي للبيئة و التنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور متعدد القطاعات و يراسه رئيس الحكومة، و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الوطني، و هو مؤسسة ذات صبغة استشارية و قد تم انجاز العديد من الاعمال المهمة في اطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة و التي تدخل ضمن تطبيق جدول اعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها علي الخصوص محاربة الفقر، السيطرة علي التحولات الديمغرافية، و الحماية و الارتقاء بالوقاية الصحية و تحسين المستوطنات البشرية و الادماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. و قد لوحظ مع ذلك ان هناك معوقات كبيرة منها علي الخصوص تمويلية و مشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا و غياب أنظمة الاعلام الناجعة أدت الي الحد من مجهودات الجزائر من اجل تطبيق جدول الاعمال[1].

أ- **في المجال الاجتماعي :**بناءا علي التقرير السنوي الذي أصدره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد تم التوصل الي ان مؤشر الفقر قد تراجع بين عامي 1995 و 2005 من 25,23% الي 16,60%، و يعود الفضل في ذلك الي برامج دعم الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، هذا بالإضافة الي تراجع معدلات البطالة، فبعدما كانت تتجاوز 30% في عام 1999 انخفضت هذه النسبة الي 12,3% عام 2006 و 10,2%عام 2009. و من جانب اخر يشير نفس التقرير الي ان ثلث الاسر الجزائرية تعاني من متاعب مالية.

ب- **في المجال البيئي :**

-**مشكل التصحر :**يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر الي مستقبل الزراعة في الجزائر حيث يهدد العديد من الأراضي الزراعية الخصبة.

-**مشكل التوسع العمراني علي حساب الأراضي الزراعية:** حيث يتم تحويل مساحات هائلة من الأراضي الخصبة الي مباني و مساحات اسمنتية، بالإضافة الي فقدان كميات كبيرة من الثروة الغابية

[1] بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية، واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 126/ 132.

بسبب الحرائق، حيث انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1,1 هكتار في عام 1962الي 0,35هكتار في عام 1980، و من المتوقع ان يقل عن 0,15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

-**تلوث البيئة** : لقد تفاقمت مشكلة التلوث في الجزائر بشكل مقلق جدا، ويعود ذلك إلى النمو المتزايد للسكان (تضاعف عدد السكان أكثر من خمس مرات ما بين عامي 1962 و 2002 من 06 مليون نسمة إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020) وما يولده من ضغوطات في مجالات السكن والعناية الصحية والطاقة والمياه وغيرها من الخدمات.

تلوث الهواء: حيث تشكل السيارات القديمة أهم ملوث للبيئة في المدن الجزائرية الكبرى، إضافة إلى النفايات الطبية السامة التي يتم حرقها بطريقة غير صحية لتقليل التكلفة، والتي يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا.

تلوث المياه: ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها: قصور خدمات الصرف الصحي، التخلص من مخلفات الصناعة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا، وتسرب المواد الكيميائية وتلويث المياه الجوفية.

لقد أوليت الجزائر للماء أولوية وطنية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن انعكست في الاستثمارات التي تمت مباشرتها خلال هذه السنوات بتحسن واضح لمؤشرات التنمية في مجال الموارد المائية، حيث وصلت نسبة التوصيل بشبكات التزويد بالماء الشروب إلى 93% والتوصيل بقنوات الصرف إلى 86% وبلغ متوسط استفادة المواطن اليومية من الماء الشروب 168 لترا في أكثر من 70% من البلديات، وتهدف الجزائر إلى إنتاج ما يقارب 3.6 مليار متر مكعب سنويا بنفس شروط الجودة والسلامة الصحية مع المطابقة للمعايير العالمية قبل عام 2015.

وفيما يخص جانب التطهير فقد أصبحت الجزائر قادرة على معالجة المياه المستعملة بمقدار 800 مليون متر مكعب سنويا، ومن المقرر أن يرتفع هذا الرقم في عام 2015 إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا وهذا ما يعني القدرة على معالجة مياه الصرف بنسبة 97% إن شبكات تجميع ومعالجة المياه المستعملة في الوسط الحضري والريفي أدت إلى تراجع الأمراض المنتقلة عن طريق الماء التي انحسرت بنسبة 30% بين عامي 2001 و 2010.

ت- الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري

سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث كتلوث الهواء والماء ومخلفات الصناعة خاصة الصناعات النفطية بالإضافة إلى كون معظم

المصانع تتركز على الشريط الساحلي وهي تلقي سنويا ملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية غير أن الجباية على التلوث في الجزائر لترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصاءات التي من شانها أن تكشف عن الأرقام مرعبة من جهة ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحديثي بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديته لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة وفيما يلي أهم الأدوات الجبائية المستخدمة:

1. الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة:

ابتداء من قانون المالية لسنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة بمعدلين أساسيين:

- بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم. ب 30,000 دينار جزائري اذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص و 3000 دينار اذا كان المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح.
- أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6000 دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص والى 750 دينار جزائري للمؤسسات الخاضعة للتصريح.

إن المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها تأثيرات على ملائمة الجوار والصحة، الملائمة الصحية العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة ، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية أما المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح فهي تلك التي لا تسبب أي خطر أو مساوئ للمصالح المذكورة.

وفي قانون مالية لسنة 2000 تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة وقد تمثل التعديل في إحداث تغيرين الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بالمؤسسات الخاضعة للتصريح بصفته صنف اقل خطورة من الأصناف المذكورة وحيث ان هذه الاخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجب عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف:

منشات خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة ،منشات خاضعة للترخيص الوالي إقليميا ومنشات خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

2. اتاوة المحافظة على جودة المياه

جاء قانون المالية لسنة 1996 ليؤسس إيتاوى على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية و يتحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعه بلدية ولائية وجهاوية او

لدى دواوين المساحات المسقية ولائية وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة والخاصة التي تملك وتستغل آبارا أو تنقيبات و توجه هذه الأتاوي لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برنامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها وتطبق المعدلات التالية:

- 4%من فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاوة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية
- 2% من فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تيندوف، بشار، تمنراست، إيليزي، أدرار، بسكرة وورقلة بالنسبة للإتاوة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية.

ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصروفة نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه، الاستعمال السفلي للمياه) يمكن تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه تتراوح ما بين 1 و 1.5 كحد أقصى.

3. رسوم اخرى

يتعلق الأمر برسم التطهير والرسم على البنزين غير الخالي من الرصاص فقد حدد مبلغ رسم التطهير كما يلي:

- 375 دينار جزائري على كل منزل واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.
- 500 دينار جزائري على كل منزل واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها 50,000 نسمة أو أكثر.
- 1000 دينار جزائري على كل محل تجاري او غير تجاري واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن الخمسين ألف نسمة.
- 1250 دينار جزائري على كل محل تجاري او غير تجاري واقع في بلدية عدد سكانها 50,000 نسمة أو أكثر.

4. تطوير الجباية البيئية.

لقد سمح قانون مالية لسنة 2002 ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع في إشراك المسؤولين عن الأضرار المتسبب فيها للبيئة بتحمل جانب من تكاليف التغطية التي تقتضيها عملية إعادة التأهيل. وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة وإزالة التلوث من خلال ترتيبات ايجابية عديدة. يحتويها.

- ❖ رفع قيمة رسم إخلاء النفايات المنزلية لكي يقارب تكاليف التسيير.
- ❖ فرض رسوم تشجيعية تحث على عدم تخزين النفايات الخطيرة والنفايات ذات الصلة بأعمال العلاج.
- ❖ رفع قيمة الرسم المفروض على الأنشطة الملوثة وفرض رسم تكميلي على تلويث الجو الصناعي تطبيق لمبدأ الملوث الدافع

ث- قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

صدر هذا القانون في عام 2001 وهو يهدف إلى:

- ❖ إعداد إستراتيجية لإعادة توازن النشاطات، والسكان ووسائل التنمية، مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة، المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية، وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة، دمج البعد المغاربي والمتوسط وترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية همي ترمي إلى تكرريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاثة محاور وهي :

1. بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر؛
2. الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه،الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي؛
3. تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

ج- المصادقة على مشروعي التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

وتمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، كما انصبت التعديلات حول ضرورة إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدراتها الإيوائية والاستقبالية مع تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية، وفي الأخير تم الإجماع على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها وكذلك الوسائل المسخرة لذلك وفي مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يطمح مشروع هذا القانون إلى إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي، ومن جهة أخرى صادق المجلس أيضا على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع، وقد تركزت التعديلات المقترحة حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن، تمثلت هذه التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لا سيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار وتمس التعديلات من جانب آخر سبل تشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك ووسائل الإعلام في الإشهار والتعريف بالمناطق السياحية داخل وخارج الوطن، مع مراعاة التوازن الجهوي ففيما يخص الاستثمارات السياحية مع السهر على عدم انحصارها في الشريط الساحلي فقط.

في مجال الصرف الصحي

أ- تنتج الجزائر سنويا ما يقدر بـــ 200 الف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والفلاحية، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجها أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المكبات العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية، وفي هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية، وقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية هذة العملية تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة

والنفايات الخاصة، وقد انطلقت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة وقد شهدت سبع ولايات في البلاد، ةي الجزائر ، سكيكدة، غرداية، باتنة، تلمسان، مسيلة، ورشات دامت كل واحد منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة وكذلك مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشته لقانون الميزانية لسنة 2002 على مشروعي قانون مراقبة و تسيير النفايات وطرق التخلص منها وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقدير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها، كما يسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد، ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات المالية والاقتصادية.

المطلب الثاني : تحديات التنمية المستدامة وآفاقه

الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي، معدل التضخم[1].

1. معدل النمو الاقتصادي:

يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسن مستوي النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلي مداخيل قطاع المحروقات.

ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- ❖ تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي؛
- ❖ عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية إقتصاديا؛
- ❖ تطوير القطاع الخاص وجعل يساهم في التنمية الاقتصادية.

2. معدل البطالة:

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقي مرتفعة

وما يلاحظ علي طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاء معظمها مؤقتة، بالإضافة إلي ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات علي حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

[1] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 307/306.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- ❖ وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛
- ❖ وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛
- ❖ الإهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛
- ❖ توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛
- ❖ زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلي رفع مستوي التشغيل؛
- ❖ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

3. مؤشر الفقر:

لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي علي الجزائر إلي ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي: 15

- ❖ إنخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلي 23 % سنة 2005 لتصل إلي أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية؛
- ❖ نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام إنتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلي 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014؛
- ❖ إنتقال الحد الأدني للأجر الوطني المضمون من 9000دج سنة 2001 إلي 1500دج سنة 2005 ليصل إلي18000دج بداية من سنة 2012؛
- ❖ تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي علي الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني.

وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- ❖ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء علي الفقر؛

- ❖ تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي؛
- ❖ تبني سياسة إجتماعية سليمة وواضحة إتجاه الفقراء؛
- ❖ مراعاة السياسة الاجتماعية عند إعتماد البرامج الاقتصادية؛
- ❖ تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلي زيادة فرص العمل.

4. التلوث البيئي:

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة علي البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر في الآتي:

- ❖ إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلي غاية الثمانينات؛
- ❖ قيام صناعة تعتمد علي الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛
- ❖ ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
- ❖ ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛
- ❖ سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛
- ❖ النمو الديموغرافي و سوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 03/10 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلي اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلي إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدي فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة علي الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

5. معدل التضخم:

ما يلاحظ علي معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001إلي 2014 أنها متذبذبة ، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و2013وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

- ❖ التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لا سيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والالكترونية؛
- ❖ ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛
- ❖ الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه؛
- ❖ التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد علي التقليل من التضخم المستورد.

الفرع الثاني: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015 ــ 2019 يهدف إلي تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية[1].

ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوي هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

1. **محتوي برنامج التنمية للفترة 2015 ــ 2019:** رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلي الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلي تحقيق معدل نمو يقارب 7% من آفاق سنة 2019.

تتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي:

أ. تطوير الاقتصاد الوطني

وهذا من خلال مواصلة جهود إندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلي ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وكون هذا المسعي مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة؛

ب. ترقية وتحسين الخدمة العمومية

وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة علي المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوي معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعي التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد؛

[1] باوية خير الدين، بوعافية طارق، الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، مشروع مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022/2021، ص 60/58.

ج. تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية

وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلي تحسين ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع علي ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛
- العمل علي إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

2. **متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015 ــ 2019**

من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل علي تحقيق

أ. عصرنة المنظومة المصرفية والمالية

في هذا المجال فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الآتي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛
- تطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن؛
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

ب. توسيع وعصرنة القطاع الصناعي

ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر علي تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛

- ❖ إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

ج. تطوير النشاطات الفلاحية

لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- ❖ توسيع مساحات المسقية إلي أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛
- ❖ الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛
- ❖ مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

د. تسيير المنشآت القاعدية وتحسينها

من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال فقد سطرت الحكومة أهداف لإستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت علي الخصوص في الآتي:

- ❖ توسيع شبكة الطرق وطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا وإستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛
- ❖ تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات إزدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- ❖ تجسيد الخيارات الكبري لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛
- ❖ مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات حديدية؛
- ❖ إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة و وهران وتحويلها إلي منصات ربط دولية فضلا عن عادة تأهيل مطارات أخري وتوسيعها.

المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي

الفرع الأول : برامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلي غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوي المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، ويتضمن البرنامج انجازات عديدة نذكر منها ما يلي

أولا: دعم النشاطات الإنتاجية: من خلال

1. **الفلاحة:**

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويركز علي:

- ❖ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- ❖ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- ❖ حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛
- ❖ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛
- ❖ مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

2. **الصيد والموارد المائية:**

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضي بالعناية المستحقة له. نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة ليست مستغلة بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح وصيانة البحرية ...إلخ) وآخر (التكييف،

التقييم، التبريد والنقل...إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخري مناسبة.

يتعلق الأمر هنا علي وجه الخصوص ب:

- ❖ تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج
- ❖ إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدي صندوق التعاون الفلاحي((CNMAالذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة علي مستوي مراكز الصيد وتربية المائيات؛
- ❖ إدخال الإجراءات جبائية، وشبه جبائية، وجمركية رامية إلي دعم نشاط المتعاملين؛
- ❖ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع CEEوFIDAالمبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9,5 مليار دج.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية:

لقد أولي البرنامج أهمية بالغة للتنمية المحلية والبشرية:

1. **التنمية المحلية:**

خصص له البرنامج 97 مليار دينار، يهدف هذا البرنامج للاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلي تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان علي المستوي المحلي كما يهدف إلي دعم المخططات البلدية للتنمية، إضافة إلي انجاز وصيانة الطرقات البلدية والولائية، والتزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والبيئة، إضافة إلي تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن،

2. **التشغيل والحماية الاجتماعية:**

خصص له مبلغ 17 مليار دينار، يهدف هذا البرنامج إلي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط علي المستوي المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من اجل تطويرها والمساهمة في

تخفيض نسبة البطالة، وتمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية لعنصر العمل، إضافة إلي تاطير سوق العمل دعم الوكالة الوطنية للتشغيل، وتوفير النقل المدرسي في المناطق المعزولة، والتكفل بالمعوقين والمحرومين عن طريق تقديم منح وتحويلات اجتماعية لهذه الفئة. والجدول التالي يبين مختلف العمليات التي تنطوي تحت هذا البرنامج.

ثالثا : تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبري للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210,5 مليار دج. هذا البرنامج يشكل من عدة جوانب : التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران، كما يلي:

1. **التجهيزات الهيكلية للعمران :**

تهدف إلي تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبري حيث يتمركز الفقر والعزلة. تم تقدير هذا البرنامج ب 142,9 مليار دج . يتوزع علي الشكل التالي:

- ❖ البني التحتية للموارد المائية31,3 مليار دج؛
- ❖ البني التحتية للسكك الحديدية54,6 مليار دج؛
- ❖ الأشغال العمومية45,3 مليار دج؛

تأمين الموانئ والمطارات والطرقات : يهدف هذا البرنامج إلي تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1,7 مليار دج الاتصالات مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله . وتكلفة هذا المشروع تقدر ب 10 ملايير دج؛

2. **إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات :**

نص هذا البرنامج علي حماية الفضاءات الساحلية علي طول الخط الساحلي والمحافظة علي مستوي مناطق الهضاب العليا والجنوب، واعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة علي مستوي المراكز الحضرية سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل . هذا البرنامج يتوزع علي الشكل التالي:

- ❖ المحيط6,1 مليار دج؛

- ❖ الطاقة16,8 مليار دج؛
- ❖ الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) 9,1 مليار دج؛
- ❖ السكن35,6 مليار دج.

رابعا: تنمية الموارد البشرية:

قدرت تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج. تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر علي حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية) كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي . يتوزع هذا البرنامج علي الشكل التالي:

- ❖ التربية الوطنية 27 مليار دج؛ التكوين المهني 9,5 مليار دج؛ التعليم العالي 18,9 مليار دج؛
- ❖ البحث العلمي 12,38 مليار دج؛ الصحة والسكان 14,7 مليار دج؛ شباب ورياضة 04 ملايير دج؛ الثقافة والاتصال 2,3 مليار دج؛ الشؤون الدينية 1,5 مليار دج

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد تطلب تجنيد موارد هامة، ومن اجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول علي نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوي السوق بصفة فعالة يتبين لنا من الجدول أعلاه، من اجل الوصول إلي الأهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلي تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلي التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

خامسا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004– 2001 :

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، كانت مسددة، و أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت. حيث حققت الجزائر في سنة2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها6,8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة. و بالمقابل، فان ديون

الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلي 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلي 911 ا مليار دج في سنة 2003

كما نلاحظ تراجعا ملحوظا للفقر، فإذا استندنا إلي عتبة 2دولار في اليوم،

نرى أن نسبة الفقراء انخفضت بحوالي النصف بين سنتي 2000و 2004أي من12 ,1% إلي 6,8%.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

إن هذا البرنامج لم يحل كل المشاكل الخفية المسجلة في ميدان التشغيل علي وجه الخصوص، و لكن من الطبيعي جدا، أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدةلأزمة عميقة و يخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة. لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلي ديسمبر 2003 بـــ 478 مليار دج و كانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالآتي:

- ❖ تحسين ظروف المعيشة 155 مليار دج؛
- ❖ البني التحتية124 مليار دج
- ❖ الأنشطة المنتجة 74 مليار دج؛
- ❖ حماية الوسط20 مليار دج؛
- ❖ الموارد البشرية والحماية الاجتماعية 76 مليار دج؛
- ❖ البني التحتيةلإدارة29 مليار دج.

في جانب تنفيذ هذه المشاريع، لقد أعطي هذا البرنامج:

- ❖ إعداد إطار مرجعي للأنشطة؛
- ❖ تعليمة من رئيس الجمهورية؛
- ❖ توجيهات من رئيس الحكومة؛
- ❖ وضع أو تنصيب لجان متابعة،علي مستوي الولايات؛
- ❖ زيارات دورية لمتابعة و تقييم المشاريع.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي2009– 2005:

أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009– 2005):

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي قدرت ب: 2202,7 مليار دينار، موزعة كما يلي:

من الجدول السابق نلاحظ أن محور تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج بنسبة 45% وهو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية نظرا لأهمية هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة 40.5% وهو يعكس مدي الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البني التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج وفك العزلة عن مختلف مناطق البلاد، أما محور دعم التنمية الاقتصادية فقد احتل الترتيب الثالث فقد خصص له ما يقارب 337,2 مليار دج وزعت علي خمس قطاعات تمثلت في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة قطاع ترقية الاستثمار وذلك بمحاربة لاقتصاد غير الرسمي وكذا من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة، قطاع الصيد البحري، قطاع السياحة ثم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛ ويليه المحور المتعلق بتطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقد خصص له ما قيمته 203,9 مليار دج، والهدف منه هو تحسين هذه الخدمة وجعلها في مستوي التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية . وأخيرا برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصال بمبلغ 50,0مليار دينار.

ثانيا: مكانة البيئة والتنمية البشرية في البرنامج:

1. الحفاظ علي البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

لقد تم مواصلة انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة بقوة وكثافة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض . وستستخدم الدولة وسائلها وسلطتها لتحسين البيئة وفرض احترام التشريع المتصل بها، واشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة.

في هذا السياق، من الواجب أن تستعيد الإدارة المحلية والبلدية في المقام الأول دورها المحرك في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها. وسيكون تسيير عملية التطهير وازالة النفايات محل توفير للوسائل

اللازمة لذلك وتعبئة المتدخلين في هذا المجال، ولا سيما عن طريق التعاقد ودفاتر الشروط، وفرض احترام التشريع . وفيما يخص تسيير تطهير المدن الكبري، ستعمل الحكومة علي إدخال طرق وأساليب حديثة من خلال اللجوء إلي الشراكة الأجنبية.

في مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة وكذلك التلوث، حرص ت الحكومة علي فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لإشراك الفاعلين المعنيين وترسخ قاعدة " من يلوث يدفع "وفي السياق ذاته، سيتم تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوثات والأضرار وفي المجال الهادف إلي الحفاظ علي رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته يرمي خاصة من خلال (génétiques) إلي الاستعمال المستدام للتنويع البيئي والموارد الجينية وتطوير القدرات المؤسساتية والقانونية التي تسمح بالسيطرة علي استعمال الجسيمات المعدلة جينيا.

ويرمي هذا المسعي إلي معرفة أحسن للتنوع البيولوجي الجزائري والموارد الجينية في الجزائر وحفظ المنظومات البيئية الهشة (المناطق الجبلية والسهبية والساحلية) وانشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضعا لمناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين واعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات حدائق النخيل.

يستدعي هذا المسعي في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ علي المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها علي الخصوص السواحل والجبال والسهوب.

2. التنمية البشرية:

أ. **الصحة:** ستستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول علي العلاج الوقائي والاستشفائي الجوهري ولإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها. وستسهر الحكومة علي:

- ❖ تحسين قدرات المنظومة الصحية؛
- ❖ سيكون تطوير الصحة الوقائية ملحا؛
- ❖ تحسين العلاج الاستشفائي؛
- ❖ إصلاح المستشفيات سيرمي إلي:
- ❖ تحسين ظروف استقبال المرضي وإقامتهم، ودوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية،
- ❖ دعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية والجراحية،

- ❖ تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة، ولا سيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلي الخارج، وسيكون هذا الإصلاح مشفوعا بتحسين تسيير المستشفيات من خلال:
- ❖ إدخال المحاسبة التحليلية،
- ❖ تعزيز قدرات تقييم النشاط والأداء،
- ❖ مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الصحة

وأخيرا سندرج في هذا الإصلاح مراجعة آليات التمويل عن طريق:

- ❖ إخضاع العلاقات بين مؤسسات الصحة وهيئات الضمان والحماية الاجتماعيين إلي التعاقد،
- ❖ إعداد الحسابات السنوية الخاصة الطبية،
- ❖ تحديث مدونة تسعير الأعمال الطبية.
- ❖ ستكون السياسة المتعلقة بالأدوية موضوع مراجعة المدونة التي ستخضع لمنطق الصحة العمومية الذي يشجع علي الأدوية الأساسية والجنسية

وفي هذا الميدان ستحرص الحكومة علي:

- ❖ تحسين الحصول علي الأدوية الجوهرية،
- ❖ ضمان نوعية المنتجات الدوائية ومراقبتها بالخصوص عن طريق تعزيز عمليات التفتيش،
- ❖ ترشيد الإنفاق بفضل ترويج استخدام الأدوية الجنسية، وجعل التعويض تبعا للخدمة الطبية المقدمة،
- ❖ تطوير التكوين في مجال تسيير المستشفيات، والصيدلة الصناعية.
- ❖ تثمين الموارد البشرية في مجال الصحة.

ب. تلبية الطلب علي السكن وتهيئة المدينة:

في ميدان السكن والعمران قامت الدولة بتخصيص موارد مالية هامة لمواجهة أزمة السكن- حوالي 555 مليار دج للفترة 2009_2005، التي تفاقمت بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنزوح الريفي، وتعتبر المشاريع السكنية المقررة في برنامج الخماسي والمقدرة بـــ مليون سكن الحل الأنجع لمشكل السكن. وقد بلغ عدد المساكن المستلمة في سنة 116400 ،2004 وحدة سكنية، وما بين 2004 و 2005 تم تسليم 250 ألف سكن، ومع نهاية 2005 تم تسليم ما يقارب 600 ألف وحدة سكنية، تم تسليم في منتصف 2006حوالي 800 ألف وحدة

رابعا: نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش:

1. أثر تطبيق البرنامج علي معدل النمو:

ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001–2004" في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 5,1% خارج قطاع المحروقات و 4,8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي، بعد أن كان لا يتجاوز 3,2% سنة 2000، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6,6% خلال الفترة 2005–2009، أي أكبر من البرنامج السابق، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تطبيق هذه البرامج.

2. أثر تطبيق البرنامج علي التشغيل والبطالة:

لقد ساهم البرنامج التكميلي بزيادة معدلات العمالة لكل من القطاعات: التجارة/ الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة. إذ تم استحداث 925165 منصب شغل جديد في هذا قطاع التجارة والخدمات خلال الفترة " 2005–2009"، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية إذ قدر عدد مناصب الشغل فيه خلال نفس الفترة ب 505978منصب شغل جديد، أما قطاع الفلاحة والصناعة فقد عرف حجم العمالة فيهما نوعا من التذبذب.

وعلي العموم فان حجم العمالة المشغلة قد ارتفع من إلي 2005 سنة8.044.220

9.472.000 بمعدل زيادة 17,74%حيث وصل العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة "2005–2009"حوالي 1.427.780منصب شغل جديد.

وبهذا استطاع البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي أن يقلص حجم البطالة، حيث أدي الارتفاع في حجم العمالة إلي انخفاض معدلات البطالة في الجزائر إذ تراجعت من 15.3% سنة 2009 10,2% إلي ليصل ،2007 سنة% 13,8 إلي 2005

3. أثر تطبيق البرنامج علي مستوي معيشة الأفراد :

نظرا لتعدد المؤشرات المعبرة عن تحسن معيشة الأفراد كتراجع نسبة الفقر، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية وانخفاض معدلات الأمية، والاستفادة من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي

والسكن اللائق وخدمات عمومية أخري، إلي جانب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وتحسن معدل الأمل في الحياة وانخفاض نسبة الوفيات وغيرها من المؤشرات فإننا سوف نركز في هذه النقطة علي مؤشر التنمية البشرية.

أن مؤشر التنمية البشرية والذي يعبر عن ثلاث وضعيات تخص مختلف جوانب التنمية البشرية وهي الأمل في الحياة عند الولادة، والمستوي التعليمي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية للدولار والذي تتراوح قيمه بين الصفر كأدني قيمة والواحد كأقصي قيمة، قد عرفت تحسنا بدءا من سنة 2005 حيث انتقل من 0,760 سنة 2006 إلي 0,768 سنة 2007بمعدل زيادة 1,0% ، ليستمر في الارتفاع حيث بلغ 0,779 سنة 2008 بمعدل زيادة % 1,43 ، ويعود السبب في ارتفاع هذا المؤشر إلي التحسن الذي عرفته الخدمات الصحية سواء من حيث النوع أو الكم، إلي جانب تحسن المستوي التعليمي وانخفاض معدلات الأمية، كذا ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2009– 2005)

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2014–2010:

خصصت الجزائر خلال الفترة 2014–2010 غلافا ماليا يقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي عزز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.

وتعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2014–2010 المقدرة ب 21.214مليار دينار إرادة السلطات العمومية في المحافظة علي " هذه الدينامكية الخاصة "التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشئات الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة والتعليم وادخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتي في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعدا. واولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2014–2010 مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني، والنهوض بالتنمية الوطنية المستدامة.

أولا: الاهتمام بالتنمية البشرية:

تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة2014 في مجال التنمية البشرية فقد تم تخصيص مبلغ 9386,6 مليار دينار وهي موزعة كما يلي منها:

- 852مليارديناراللتربية الوطنية؛
- 868مليارديناراللتعليم العالي؛
- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين؛
- 619 مليار دينار لقطاع الصحة؛ وسيخصص هذا المبلغ لإنجاز 172 مستشفي و 45 مركب متخصص في الصحة و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.
- أزيد من 3700 مليار دينار لقطاع السكن من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وانجاز مليوني مسكن، بحيث سيتم تسليم 1,2 مليون سكن خلال الخماسية علي أن يستكمل العدد الباقي بين 2017 و 2015؛
- أزيد من 350 مليار دينار لقطاع الطاقة لا سيما من اجل ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220.000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.
- أكثر من 2000 مليار دينار لقطاع المياه قصد انجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات .ويضاف إلي هذا مبلغ 60 مليار دينار ستتم تعبئته في السوق المالية من اجل استكمال أو انجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر .

ومن خلال هذا البرنامج تعتزم السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في آفاق سنة 2014 بعد أن بلغت 78% في سنة 1999 و 93%في سنة2009 .

- أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني؛
- أزيد من 1130 مليار دينار لقطاع الشباب والرياضة؛
- أزيد من 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين؛
- أزيد من 120 مليار دينار لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم ومساجد أخري؛
- أزيد من 140 مليار دينار لقطاع الثقافة؛
- أزيد من 106 ملايير دينار لقطاع الاتصال من اجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

مما سبق يتضح أن الجزائر قامت بالتركيز علي تنمية العنصر البشري باعتباره الطرف الفاعل في عملية التنمية المستدامة.

ثانيا: الاهتمام بقطاع العدالة:

تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2014– 2010. ووجهت 379 مليار إلي إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلي جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

ثالثا: برنامج 2014–2010 الخاص بقطاع الأشغال العمومية:

تضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية .وجه أزيد من 3.100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من اجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق–غرب، واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية علي طول 700 كلم وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق وانجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري والقيام أخيرا بكسح وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلي تعزيز ثلاثة مطارات .(ومن خلال هذا البرنامج الطموح الذي يندرج في إطار مواصلة المخططات السابقة التي تمت المبادرة بها منذ عشر سنوات تمكنت السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في سنة 2014 بعد أن بلغت 78% في سنة 1999 و93%في سنة 2009.

رابعا: المحور المتعلق بمكافحة البطالة:

تم تخصيص 350 مليار دينار لدعم إدماج حاملي الشهادات في إطار برنامج التأهيل والتكوين. و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات وأنشطة مصغرة، و 130 مليار دينار موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

خامسا: منح مهلة للمؤسسات الوطنية علي اثر انفتاح السوق المحلية علي الخارج

اتخذت الحكومة بعض الترتيبات الرامية إلي ضبط التجارة الخارجية، وشرعت في مباحثاتها مع شركائها الأجانب من اجل تكييف وتيرة تفكيك التعريفة الجمركية الوطنية بصفة انتقالية.

ومن اجل تأهيل المؤسسات الوطنية للمنافسة الخارجية خصصت الجزائر ما يقارب 150مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعة، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلي 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

عرف معدل النمو مستويات مختلفة خلال فترة الدراسة، ويمكن ملاحظة تطوره من خلال الشكل الموالي[1]:

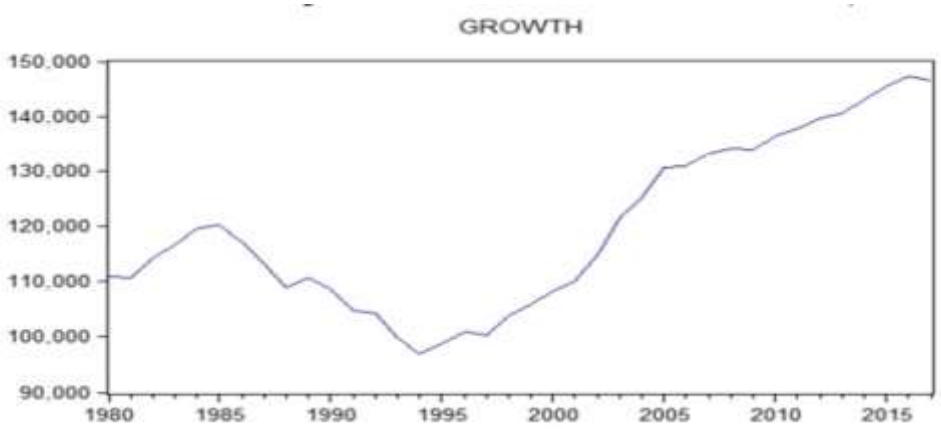

المصدر: زكريا مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج FMOLSو ECM دراسة قياسية للفترة (2017/1980)

يلاحظ من خلال الشكل أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت تذبذبات خلال فترة (1980ــ2017) ويمكن تقسيم ذلك إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة (1980 ــ 1994) حيث شهد النصف الأول من الثمانينيات تطورا في النمو الاقتصادي وذلك نتيجة لتحسن أسعار البترول في تلك الفترة، ولكن هذا التحسن ما لبث أن بدأ في الانخفاض بداية من سنة 1986، الأمر الذي أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها: انهيار أسعار البترول في السوق العالمية، وضعف أداء القطاع الصناعي، وكذا الدخول في المديونية التي أدت بالجزائر

[1] زكريا مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج FMOLSو ECM دراسة قياسية للفترة (2017/1980)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، 2019، ص 122.

للدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي هذا الأخير كان يوصي بانتهاج سياسة مالية تقشفية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات والقروض المقدمة للمؤسسات، أما في المرحلة الثانية التي بدأت من سنة 1994 فقد شهد النمو الاقتصادي تطورا مطردا، وذلك بسبب تحسن وضعية الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول، حيث ارتفع في سنة 2000 إلى 28.77 دولار للبرميل، ليصل في سنة 2011 إلى 112.92 دولار للبرميل، وكذا تنفيذ الجزائر لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي والسياسات التنموية في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المطلب إلي ذكر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة[1] .

الفرع الأول: النمو الاقتصادي والسياسات التنموية خلال فترة التسعينات

أولا: إصلاحات الجيل الأول (1990 ــ 1993)

1. الإتفاق الأول للاستعداد الإئتماني (31 ماي 1989 / 30 ماي 1990)

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي (IMF) حيث جري في سرية تامة مدته 12 شهرا حصلت الجزائر إثره علي 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدر بـــ 315.2 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب، وكان هذا الاتفاق يهدف إلي تحقيق مجموعة من الشروط :

- ❖ مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- ❖ تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- ❖ الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- ❖ تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ❖ إلغاء عجز الميزان وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.

[1] ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2020/1990)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، 2022/2021،ص 301/283.

هذه المرحلة كانت بداية الدخول في اقتصاد السوق، تميزت باختلالات كبيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي "إضرابات متتالية" والاخري متعلقة بالجانب السياسي والجانب الاجتماعي كذلك، وهو ما حال دون الوصول إلي تنمية مطلوبة تخرج البلاد من هذه الأزمة.

2. الإتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (03 جوان 1991 / 30 مارس 1992)

لم تكن فترة الاتفاق الأول كافية لتحقيق نتائج أفضل علي كل المستويات لذلك طلبت الجزائر اتفاقا إتفاقا ثانيا للتثبيت كنية صادقة منها لتنفيذ المزيد من الإصلاحات الفعلية بتطبيق العديد من القوانين والإجراءات تحصلت الجزائر إثره علي 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، ومقسمة علي أربعة شرائح إذ لم يتم سحب الشريحة الرابعة في مارس 1992 نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوي الاتفاقية المبرمة بسبب الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وكان يهدف البرنامج إلي تحقيق ما يلي:

- ❖ تحرير التجارة الخارجية والداخلية من أجل الوصول إلي قابلية تحويل الدينار؛
- ❖ التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية؛
- ❖ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف؛
- ❖ وضع سقوف قصوي للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية؛
- ❖ التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

وتمثلت هذه الإجراءات النقدية والمالية المتخذة خلال فترة الاستعداد الائتماني الثاني فيما يلي:

- ❖ السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين تجارية؛
- ❖ تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- ❖ تحرير التجارة الخارجية والداخلية؛
- ❖ تشجيع الادخار.

وقد ترتب عن هذا الاتفاق النتائج التالية:

- ❖ تدهور قيمة الدينار الجزائري حيث أصبح الدولار الأمريكي يساوي 18.47 دينار جزائري في 1991 بعدما كان في السابق بحوالي 8.96 دينار جزائري فقط؛
- ❖ بقاء معدلات الفائدة الحقيقية سالبة رغم رفع معدلات إعادة التمويل وذلك بسبب استمرار الإرتفاع في معدل التضخم الذي وصل إلي 31.7% في نهاية 1992؛
- ❖ تراجع معدل السيولة إلي 53% بعدما كان في سنة 1994 إلي 64%؛
- ❖ ارتفاع نشاط السوق الموازية نتيجة الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية).

ثانيا: إصلاحات الجيل الثاني (1994 ــ 1998)

لقد مرت برامج الإصلاح الهيكلي بالجزائر بمرحلتين الأولي تم تنفيذها من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي لمدة سنة واحدة (1994ــ 1995) وتسمي مرحلة التثبيت الاقتصادي، ثم تلاها برنامج التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات (1995 ــ 1998) والهدف من هذا البرنامج اجراء إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية.

1. برنامج التثبيت الاقتصادي (01 ماي 199 / 30 أفريل 1995)

تم منح الجزائر بموجب هذا الاتفاق 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار بالإضافة لتخصيص مليار دولار لدعم التعديل الهيكلي وارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار هذا البرنامج علي تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة؛
- ❖ توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- ❖ تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلي أقل من 10%؛
- ❖ جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوي 20%.

2. برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 / 30 أفريل 1998)

جاء هذا التعديل عقب نهاية البرنامج الأول مباشرة تم بموجبه الحصول علي مبلغ 1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج ما يلي:

- ❖ المحافظة علي مستوي تشغيل دائم،
- ❖ تحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية،
- ❖ تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية؛

الفرع الثاني : النمو الاقتصادي والسياسات التنموية للعقد الأول من الألفية الجديدة

أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي P.S.R.E (2001 ــ 2004)

1. التعريف بالبرنامج

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج غلاف مالي بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبري وهياكل قاعدية، تنمية محلية بشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث أن هذه القطاعات تتكون بدورها من قطاعات فرعية وبلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع، يعبر هذا البرنامج بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلي تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبري، وذلك بزيادة الانفاق الحكومي بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية.

2. أهداف البرنامج

من بين أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي:

- ❖ تنشيط الطلب الكلي، وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد؛
- ❖ تهيئة البنية التحتية لاقتصاد الوطني بما يتلاءم والمسار التنموي؛
- ❖ تحسين المستوي المعيشي للمواطنين مع فك العزلة عن المناطق النائية؛
- ❖ تخفيض أزمة السكن؛
- ❖ تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو P.C.S.C (2005 ــ 2009)

1. التعريف بالبرنامج

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج للاستثمارات العمومية ويعد كتكملة لمسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني في إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خصص له غلاف مالي معتبر يقدر بـــ 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار علي مدار 5 سنوات وجاء هذا البرنامج في إطار محاولة الجزائر استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر في بداية 2001 حيث شمل محاور رئيسية تمثلت في تحسين الظروف المعيشية، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال.

2. أهداف البرنامج

من بين أهداف البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي ما يلي:

- ❖ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
- ❖ مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل الإنتاج أو بالإصلاح المالي البنكي؛
- ❖ تحسين المستوي المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثر علي معيشة الأفراد سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛
- ❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف الوسيطة سابقة الذكر.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي والسياسات التنموية للعقد الثاني من الألفية الجديدة

شهد العقد الثاني من الألفية الجديدة تبني كلا من برامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط التنموي الخماسي) (2010 ــ 2014) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 ــ 2019) .

أولا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط التنموي الخماسي) P.C.C.E (2010 ــ 2014)

1. التعريف بالبرنامج

يعد برنامج توطيد النمو الاقتصادي امتداد للبرنامج وللخطط التنموية المسطرة منذ سنة 2001، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي لتغطية نفقاته يقدر بـــ 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين هما:

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدة والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج إي ما يعادل 156 مليار دولار.

غير أن هذا البرنامج جاء في ظروف مالية صعبة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي دفعت بمعظم الدول لتبني سياسات مالية انكماشية.

2. أهداف البرنامج

هدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط التنموي الخماسي) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ❖ مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد؛
- ❖ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- ❖ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- ❖ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ❖ تحسين ظروف العيش في الوسط الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ❖ تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- ❖ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 ــ 2019)

1. التعريف بالبرنامج

يندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة مسار التنمية من خلال التأكيد وتثمين أهداف البرنامج السابق من خلال إتمام المشاريع قيد الإنجاز والمختلفة من البرامج السابقة وتسجيل مشاريع جديدة، وقد خصص لهذا البرنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دج إي ما يعادل 280 دولار، وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015 وتم فتح حساب رقم 143_302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015_2019 وتجدر الإشارة أن هذا البرنامج أتى أيضا بعد أزمة تراجع أسعار النفط العالمية في أواخر سنة 2014.

2. أهداف البرنامج

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 ــ 2019) إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية التكوين، والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ❖ بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- ❖ إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- ❖ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب الشغل؛
- ❖ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الاطارات واليد العاملة المؤهلة .

خاتمة الفصل

عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد في شتى المجالات على وضع افاق و مشاريع مستقبلية لتلبية احتياجات الجيل الحاضر، و ضمان متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال وضع برامج انعاش اقتصادي من بينها برنامج 2004/2001 و البرنامج التكميلي 2009/2005 و برنامج التنمية الخماسي 2014/2010، و لتحقيق هذه البرامج و الإنجازات وضعت الجزائر عدة توصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية من بينها :

وضع قوانين ملزمة و صارمة، دعم و تطوير المؤسسات التنموية و البيئية، وضع سياسات اقتصادية و بيئية تسعى الى الحفاظ على الموارد الطاقوية.

خاتمة

خاتمة عامة

ان مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الادبيات الاقتصادية الاولى، فكالهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك العديد من الاختلافات الاساسية بينهما تجاهلها يؤدي إلى تسليم فكري بتطابقهما من حيث المفهوم والمعنى .

فمن خلال هذه الدراسة نستنتج ان النمو الاقتصادي يهدف إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كما يهدف إلى الزيادة في نسبة السلع والخدمات من الاستفادة من عوامل الانتاج المتاحة في فترة زمنية معينة، أما التنمية فتهدف إلى تحقيق النمو من خلال خطط و استراتيجيات معينة تضمن نوعية وجودة السلع والخدمات المقدمة للافراد، أما التنمية المستدامة فتهدف إلى تحقيق التنمية بالاضافة إلى المحافظة على الثروات والموارد المتاحة بشكل يضمن استدامتها أي استمرارها لفترة طويلة

النمو الاقتصادي يركز على الكم (تغيرات الجوانب المادية للفرد والمجتمع) ويمكن قياسه بسهولة من خلال عمليات حسابية، فهو يركز على بعد واحد (البعد الاقتصادي)، أما التنمية فتركز على الكيف بمعنى تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع، لا يمكن قياسها بسهولة لتعدد أبعادها الاجتماعية والثقافية، البيئية وغيرها.

لكن رغم احتواء التنمية للنمو يبقى هذا الاخير سابقا لكل جهد تنموي من حيث زيادة الكميات المنتجة والتزايد المرتبط للمداخيل، فهو فعال ذو طابع كمي وقابل للقياس، لكن يبقى دائما بحاجة إلى أفكار ولمسات نوعية وكيفية لا يمكن قياسها وتتخطى التحليل الاقتصادي خاصة في جانبه الكمي فهي تستلزم ارتفاع الرفاهية الاجتماعية، التغييرات في الهياكل من تأهيل لليد العاملة، التنظيم المعقد والمركب للعملية الانتاجية وفي الاخير تحقيق تحول للمجتمع برمته.

فيمكننا أيضا وضع مقارنة صغيرة بين النمو الاقتصادي و التنمية، فالنمو الاقتصادي يتعلق أصالا بالاقتصاديات المتقدمة، ويتمثل في التزايد الطـويل في الكميات الناتجة عن الانشطة الاقتصادية الرئيسية، ويتم قيـاسه بمؤشر الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، وهناك مقياس أخر أدق وهو متوسط الدخل الفردي ويستعمل بالنسبة للدول التي إحصاءاتها المتعلقة بحجم السكان غير صحيحة. أما التنمية الاقتصادية فترتبط بالاقتصاديات النامية وتنصرف إلى التغيرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ومن ثم فإن التطور الاقتصادي الطويل الاجل المصاحب للتنمية ذو مظهرين: المظهر الأول هيكلي (يتعلق التطور بالبناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة)، أما المظهر الثاني فهو كيفي (بانصراف التطور إلى المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات، القيم، التقاليد)، فمن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن النمو ليس هو التنمية، فقد يتمتع بلد ما بمعدلات مرتفعة نسبيا في نمو الدخل بالنسبة للفرد دون أن يحقق تنمية حقيقية.

و من خلال ما سبق توصلنا الى مجموعة من الاقتراحات نذكر منها :

- تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بناءها واعدادها جميع الجهات

- الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني مفهوم التنمية المستدامة
- تطوير السوق المالية عن طريق الإصلاح المالي والمصرفي وتحديث وعصرنة الجهاز المصرفي
- التركيز على حقوق الأجيال القادمة وعدم المساس بنصيبها من الثروات عن طريق تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب

-خالد حامد، التنمية المستدامة، دار قرطبة للنشر و التوزيع باب الزوار، الجزائر،2014

- حامد احمد الريفي، التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي "إدارة التغيير و التجديد-الافاق-النتائج" ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018

ثانيا الاطروحات

- بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي و دور السياسة النقدية في تفعيله حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ،2015/ 2014

- الهام الشيلي، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014/2015

- سمير جعفر، التنمية المستدامة و استراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2019

- عبد القادر عوينان، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي2008

- معتصم إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة- سوريا نموذجا، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق،2015

-عصماني خديجة، عمومن الغالية، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2013

- كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية قياسية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2012/2013

- بوشيخي وهيبة، بوعجاج عائشة، واقع سياسة التنمية المستدامة و تاثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2021

- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني2017

- باوية خير الدين، بوعافية طارق، الحوكمة و تحقيق اهداف التنمية المستدامة2030 دراسة حالة الجزائر(2020-2015)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2021/2022

المقالات

-بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية، واقع و افاق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06/ سبتمبر 2016

-دیناوي انفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، اثر النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة1970/2019" مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 12 العدد01(جانفي 2022)

-عوار عائشة، طهراوي أسماء، اوبختي رشيدة، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990 الى 2020، مجلة دفاتر المجلد18 العدد01 (جوان2022)

-بايزيد علي، التنمية المستدامة، مفهومها، ابعادها، مؤشراتها. "حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية المالية، المجلد06 العدد 02 (2022)

-بوزيان العجال، شمة نوال، التنمية المستدامة : محددات و تحديات، ورقة بحثية

-بوقزولة كريمة، العولمة و التنمية المستدامة، مجلة الفكر للدراسات القانونية و السياسية،العدد10، جوان 2022

-عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، اسراء عبد الرحمان خضير، التنمية المستدامة المفهوم و العناصر و الابعاد، مجلة ديالي2015 العدد67

-فضيلة ملوح،محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2018)، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المجلد17، عدد خاص : الجزائر، الافاق الاقتصادية، يونيو2020

-زكريا مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج FMOLSو ECM دراسة قياسية للفترة (2017/1980)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، 2019

-الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016،

المداخلات

-سالمي رشيد، عزي هاجر، استراتيجيات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس، يومي23 24 افريل2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة2